وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of High Education and Scientific Research
جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج–
University of Mohamed el Bachir el Ibrahim
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of law and Political Sciences

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق

تخصص: قانون اعلام آلي وانترنت

الموسومة بـ:

القرار الإداري الإلكتروني كوسيلة لادارة المرافق العمومية

إعداد الطالبين:
باشي محمد
شاوش أيوب

تحت إشراف الأستاذة:
د. عيادي سعاد

لجنة المناقشة

(اللقب والاسم)	(الرتبة)	(الصفة)
د. بن يحيى بشير	أستاذة محاضر – أ–	رئيسا
د. عيادي سعاد	أستاذة محاضرة – ب–	مشرفا ومقررا
أ. خرباش جميلة	أستاذة مساعدة – أ–	ممتحنا

السنة الجامعية 2022-2023

2020 Feb 27

ملحق بالقرار رقم .....1082..... المؤرخ في .....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): باشتي محمد ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 84173926 والصادرة بتاريخ 2018/12/24

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق ..... قسم العلوم القانونية والإدارية .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: القرار الإداري الإلكتروني كوسيلة لإدارة المرافق العمومية .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 03/06/2020 .....

توقيع المعني (ة)

2020 -02- 27

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في .....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): سماوتي أيوب ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 203103541 والصادرة بتاريخ 17-01-89

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق قسم القانون العام

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: القرار الإداري الإلكتروني كوسيلة لحماية المرافق العمومية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 23/06/2020

توقيع المعني (ة)

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

- ✓ إلى من ربتني و أنارت دربيّ و أعانتني بالصّلوات و الدّعوات، إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمّي الحبيبة حفظها الله لي.
- ✓ إلى من عمل بكدّ في سبيلي وعلّمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم أدامه الله لي.
- ✓ إلى كل أصدقائي من قريب أو بعيد.
- ✓ إلى جميع أفراد عائلتي، وأساتذتي خلال مسيرتي الدّراسية الذين ساهموا في وصولي إلى هذه المرتبة.

~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~باشي مُحَمَّد~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~
~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~

إهداء

إلى نبع المحبة التي لا تكدّرها عوادي الزمن.... وفيض الحنان التي لا يقف في طريقها عائق إلى أمي الغالية التي أسال الله أن يطيل في عمرها رمز الكفاح ومدرستي في الحياة .

إلى من حق فيهم القول......."من علمني حرفا صرت له عبدا"

أساتذتي الذين تلقيت على يدهم مبادئ العلم والأدب والأخلاق

إلى رفقاء درب العلم والكفاح زميلاتي زملائي كل باسمه

إلى كل من حملهم القلب ولم تسع الأوراق لحملهم...

~~~~~~~~~~~~~~~~~شاوش أيوب~~~~~~~~~~~~~~~~~~
~~~~~~~~~~~~~~~~~

شكر وتقدير

لله الحمد والشكر كله أن وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذه المذكرة والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا مُحَّد وعلى اله وأصحابه أجمعين .

كما يسرنا أن نتقدم بالشكر الخالص وجميل العرفان والامتنان للأستاذة "عيادي سعاد " على إشرافها لهذا البحث وتوجيهاتها ونصائحها الهادفة .

عرفان وتقدير لكل الأساتذة اللذين اشرفوا على تدريسنا.

لكم منا فائق الحب والتقدير والاحترام لكل ما قدمتم لنا من توجيه أو أي معلومة خلال انجاز هذا العمل.

قائمة المختصرات:

ق	قانون
دس	دون السنة
ص ص	صفحة من إلى

المقدمة

مقدمة

القرار الإداري الإلكتروني هو أسلوب حديث يستخدم في إدارة المرافق العمومية، ويتضمن استخدام التكنولوجيا الحديثة والوسائل الإلكترونية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية. يهدف القرار الإداري الإلكتروني إلى تحسين كفاءة العمل الإداري وتسهيل التواصل وتبادل المعلومات بين الجهات المختلفة في المرفق العام.

تعتبر التقنيات الحديثة مثل الإنترنت والبريد الإلكتروني والمواقع الإلكترونية ونظم إدارة المحتوى والتطبيقات الذكية والتطورات الأخرى في مجال تكنولوجيا المعلومات أدوات أساسية في تطبيق القرار الإداري الإلكتروني. تتيح هذه التقنيات للمسؤولين الحكوميين والموظفين إمكانية الوصول السريع والسهل إلى المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، وتقليل الإجراءات البيروقراطية التقليدية وتحسين كفاءة العمليات الإدارية.

من فوائد القرار الإداري الإلكتروني أنه يوفر سرعة وفعالية أكبر في عملية اتخاذ القرارات، حيث يمكن للمسؤولين الاطلاع على المعلومات وتحليلها بشكل فوري ودقيق. كما يمكن تخزين وتوثيق القرارات الإلكترونية بشكل آمن ومنظم، مما يسهل استرجاعها في أي وقت مستقبلي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للقرار الإداري الإلكتروني تعزيز شفافية العمل الإداري ومشاركة المعلومات بين الجهات المعنية، مما يعزز الشفافية والمساءلة الإدارية.

سؤال الإشكالية:

ما هي التحديات والإشكاليات التي قد تواجه تبني القرار الإداري الإلكتروني كأسلوب حديث لإدارة المرافق العامة؟

تساؤلات الدراسة:

حيث يتفرع من هذه الإشكالية الرئيسية عدة تساؤلات:

1. ما هي تعريفات وتعابير القرار الإداري الإلكتروني والإدارة المرافق العمومية؟
2. ما هي أهمية القرار الإداري الإلكتروني كأسلوب حديث للإدارة المرافق العمومية؟
3. ما هي الخطوات اللازمة لتنفيذ القرار الإداري الإلكتروني في إدارة المرافق العمومية بشكل فعال؟
4. كيف يمكن تقييم تأثير استخدام القرار الإداري الإلكتروني على كفاءة وفعالية إدارة المرافق العمومية؟

أسباب اختيار الموضوع:

يعد اختيار الموضوع لإعداد مشروع التخرج أول ما يفكر فيه الباحث لإشباع فضوله العلميّ وإثراء مجال تخصّصه، ولعل أنّ أسباب اختيار الموضوع يعدمن أهم المراحل التي يقف عليها الباحث لإعداد دراسة علمية، و تتضمن أسباب دراسة مذكرة بعنوان " القرار الاداري الالكتروني كأسلوب حديث لإدارة المرافق العمومية":

الأسباب الذاتية:

1. الاهتمام الشخصي بمجال التكنولوجيا وتأثيرها على العمل الإداري والمؤسسات الحكومية حيث نسعى لفهم كيفية استخدام التكنولوجيا لتحسين إجراءات اتخاذ القرار وتعزيز الكفاءة في الإدارة المرافق العمومية.

الأسباب الموضوعية:

1. تقليل التكاليف المرتبطة بالإدارة الورقية التقليدية من خلال الانتقال إلى القرار الإداري الإلكتروني. يتضمن ذلك تقليل التكاليف المتعلقة بالورق والحبر.
2. يساهم القرار الإداري الإلكتروني في تعزيز التواصل والتعاون بين الجهات المعنية في المرفق العمومي. يتيح استخدام البريد الإلكتروني والمنصات الإلكترونية الأخرى تبادل المعلومات والتواصل بشكل فعال ومباشر بين المسؤولين والموظفين والمستفيدين، مما يعزز التفاعل والتعاون في عملية اتخاذ القرارات.
3. التوثيق والشفافية: يوفر القرار الإداري الإلكتروني إمكانية توثيق القرارات بشكل آمن ومنظم. يتم تسجيل وتوثيق التفاصيل والتوجيهات الخاصة بالقرارات الإلكترونية، مما يسهل استرجاعها والاطلاع عليها في أي وقت مستقبلي. هذا يزيد من شفافية ومساءلة العمل الإداري ويوفر ضمانات أكبر للشفافية والمراجعة.

أهمية الموضوع:

إن معيار نجاح أي بحث أو دراسة هو تلك الإضافات التي تتسم بها عن غيرها من البحوث نظرا لأهميتها في إثراءِ بحوث سابقة أو تغيير وتحديث لمفاهيم قديمة، أو تطوير نظريات جديدة، وتتمثل أهمية الدراسة في:

تكمن الأهمية العلمية للموضوع في كونه:

1. تطوير المعرفة: يساهم دراسة القرار الإداري الإلكتروني في توسيع المعرفة والفهم حول كيفية تأثير التكنولوجيا الحديثة على عمليات الإدارة. تساعد هذه الدراسة على تحديد التحديات والفرص المتعلقة بتطبيق التكنولوجيا في المرافق العمومية وتطوير النماذج النظرية والمنهجيات اللازمة لتحسين الأداء الإداري.

2. البحث والابتكار: تعزز دراسة القرار الإداري الإلكتروني البحث والابتكار في مجال إدارة المرافق العمومية. يتطلب تبني هذا النهج الحديث دراسات معمقة وأبحاث متخصصة لفهم أفضل لمتطلبات المؤسسات الحكومية والعملية الإدارية وتوظيف التكنولوجيا بشكل فعال.

تكمن الأهمية العملية للموضوع في كونه:

1. تحسين الكفاءة والإنتاجية: يساهم القرار الإداري الإلكتروني في تحسين كفاءة وإنتاجية المؤسسات الحكومية والمرافق العمومية. من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، يتم تحسين سرعة ودقة اتخاذ القرارات وتبسيط العمليات الإدارية، مما يؤدي إلى تحسين الأداء العام للمؤسسات وتحقيق أهدافها بشكل أفضل.
2. توفير الموارد والتكاليف: يمكن للقرار الإداري الإلكتروني توفير الموارد وتقليل التكاليف المتعلقة بالإدارة الورقية التقليدية.
3. تعزيز الشفافية والمساءلة: يسهم القرار الإداري الإلكتروني في تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة في الإدارة المرافق العمومية. بفضل النظم الإلكترونية، يمكن توثيق وتسجيل القرارات والمعاملات بشكل دقيق ومنظم، مما يجعلها متاحة للمراجعة والتدقيق والمراقبة. هذا يعزز الشفافية في عملية اتخاذ القرارات ويسهم في بناء الثقة بين المؤسسات الحكومية والجمهور.

4. أهداف اختيار الموضوع:

للدراسة في مجال **القرار** الاداري الالكتروني كأسلوب حديث للإدارة المرافق العمومية وفيما يلي بعض الأهداف:

1. فهم تأثير التكنولوجيا الحديثة على عمليات الإدارة: يهدف البحث إلى فهم كيفية تأثير استخدام القرار الإداري الإلكتروني على العمليات الإدارية للمرافق العمومية. يتعلق هذا بتحليل التحسينات التي يمكن تحقيقها في الكفاءة والفاعلية والتواصل الداخلي والخارجي.
2. تحسين كفاءة الإدارة وتبسيط العمليات: يهدف البحث إلى تحديد كيفية يمكن للقرار الإداري الإلكتروني أن يساهم في تحسين كفاءة الإدارة وتبسيط العمليات. يتم ذلك من خلال دراسة تأثير التقنيات الإلكترونية على تدفق العمل واتخاذ القرارات وتبادل المعلومات.
3. تحقيق الشفافية والمساءلة: يهدف البحث إلى دراسة كيف يمكن للقرار الإداري الإلكتروني أن يساهم في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة في المرافق العمومية. يتضمن ذلك دراسة تأثيره في توثيق القرارات وتتبعها وضمان إمكانية الوصول إليها والمراجعة.
4. توفير الموارد وتقليل التكاليف: يهدف البحث إلى تحديد كيفية يمكن للقرار الإداري الإلكتروني توفير الموارد وتقليل التكاليف المرتبطة بعمليات الإدارة. يتعلق ذلك بتحليل تأثيره في تقليل استهلاك الورق والمستلزمات الإدارية التقليدية وتبسيط العمليات الإدارية.

الدراسات السابقة:

يعتبر هذا البحث من الإسهامات القانونية في القرار الإداري الإلكتروني كأسلوب حديث لإدارة المرافق العمومية، وقد تبنته عدة دراسات من بينها:

دراسة تغريد محمود خليل شبر التي جاءت بعنوان القرار الإداري الإلكتروني دراسة مقارنة"رسالة ماجستير، جامعة الأردن، 2017، وتمحورت الدراسة حول لإشكالية في مدى توافر التشريعات الأردنية بدأت تعتمد على اللازمة لصدور القرار الإداري

الإلكتروني ونفاذه، سيما الوسائل الإلكترونية في إدارة مرافقها العامة، الأمر الذي يجعلها ملزم تشريعات إلكترونية الأول لبيان إسوة بتشريعات بعض الدول العربية. وقد قسمت الرسالة إلى فصلين

الضوابط القانونية للقرار الإداري الإلكتروني، أما الثاني عن نفاذ القرار الإداري الإلكتروني.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: وجود قصور تشريعي في الدول المقارنة فيما يخص إصدار القوانين المتعلقة بالقرار الإداري الإلكتروني مما قد يؤدي إلى حدوث لبس بين الإدارة الإلكترونية والموظفين، بما يعيق توسيع وتطوير تطبيق الحكومة الإلكترونية على أرض الواقع. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير التشريعات وتفصيلها بخاصة فيما يخص موضوعي المتطلبات الفنية ووسائل الاتصال.

ودراسة العربي وردية التي جاءت تحت عنوان القرار الإداري الإلكتروني كأسلوب حديث لإدارة المرافق العمومية من خلال معالجة مجموعة من الإشكاليات أهمها: ما المقصود بالقرار الإداري الإلكتروني؟، وما مدى نجاعته في إدارة المرافق العمومية؟، وما درجة رضا المواطن به تلبية لحاجاته الإدارية؟، وما هي المعوقات التي واجهت الإدارة العمومية في تطبيقه؟ وكيف لها أن تواجه ذلك لإنجاح هذا العمل القانوني؟.

حيث تم التوصل إلى أن:

– أن المشرع الجزائري رغم تبني هذا النوع من القرارات في العديد من الإدارات العمومية الجزائرية، لم يقدم تعريفا شاملا للقرار الإداري الإلكتروني، بل أكثر من ذلك لم يوضح الأحكام المتعلقة به، ويبقى العديد من الغموض يغطي هذا النوع القرارات.

– كما أن القرار الإداري الإلكتروني وبما أنه يفرغ في الشكل الكتابي، لم يتم تحديد إلى حدالآن قالب معين متفق عليه يصب عليه هذا النوع من القرارات.

المنهج المتبع في الدراسة

حتى يتسنى لنا الوصول إلى النتائج المطلوبة من وراء هذه الدراسة، وتفكيك عناصر وأجزاء مبدأ إمكانية مواكبة موضوع القرار الإداري الإلكتروني والتغييرات التي تطرأ عليه، سيكون اعتمادنا بشكل أساسي على المنهج الوصفي وذلك برصد الظاهرة في مختلف أبعادها

هيكل الدراسة:

حيث تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، تم التطرق في الفصل الإطار المفاهيمي للقرار الإداري الإلكتروني والمرافق العمومية وقسمناه إلى مبحثين:

المبحث الأول تطرقنا: مفهوم القرار الإداري الإلكتروني وأركانه، المبحث الثاني: مفهوم المرافق العمومية وعناصرها. في حين خصص الفصل الثاني: تسيير المرافق العامة باستخدام القرار الإداري الإلكتروني وتم تقسيمه إلى مبحثين: المبحث الأول: إصدار القرار الإداري الالكتروني. المبحث الثاني: تنفيذ الإدارة الالكترونية للقرار الإداري الإلكتروني.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للقرار الإداري الإلكتروني والمرافق العمومية

تتطلب دراسة القرار الإداري الإلكتروني كأسلوب حديث للإدارة المرافق العمومية فهمًا للإطار المفاهيمي المتعلق بهذا الموضوع. يتكون الإطار المفاهيمي من مفاهيم ومبادئ توجه تطبيق القرار الإداري الإلكتروني في سياق المرافق العمومية. يتضمن الإطار المفاهيمي عادة عناصر مثل التكنولوجيا الرقمية، والاتصالات، وأمان المعلومات، والتحول الرقمي، والمشاركة المجتمعية، والتشريعات ذات الصلة حيث أن: التكنولوجيا الرقمية: تشير إلى استخدام التكنولوجيا والأنظمة الإلكترونية والتطبيقات الرقمية في عمليات اتخاذ القرار والإدارة العمومية. يتضمن ذلك استخدام البرمجيات والأجهزة والشبكات لتبادل المعلومات والتواصل بين الجهات المعنية كما ان الاتصالات: يرتكز على التواصل الفعال والشفاف بين الجهات المختلفة المتورطة في عملية القرار الإداري الإلكتروني. يشمل ذلك استخدام البريد الإلكتروني، والمحادثات الفورية، ومنصات التعاون الإلكتروني لتبادل المعلومات وتنسيق الجهود.

ومن خلال ذلك سنتطرق في دراستنا لهذا الفصل إلى مفهوم القرار الإداري الإلكتروني وأركانه في المبحث الأول وفي المبحث الثاني إلى مفهوم المرافق العمومية وعناصرها.

المبحث الأول: مفهوم القرار الإداري الإلكتروني وأركانه

القرار الإداري الإلكتروني يشير إلى استخدام التكنولوجيا الإلكترونية في عمليات اتخاذ القرارات الإدارية. يهدف القرار الإداري الإلكتروني إلى تحسين كفاءة وفاعلية عمليات الإدارة من خلال استخدام الأنظمة والأدوات الإلكترونية لجمع وتحليل البيانات واتخاذ القرارات.

أركان القرار الإداري الإلكتروني تشمل:

1. التقنية: تعتمد القرارات الإدارية الإلكترونية على استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل أنظمة المعلومات الإدارية، والحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، والتحليلات الضخمة للبيانات. تتيح هذه التقنيات جمع وتخزين البيانات وتحليلها بشكل أكثر دقة وفعالية.
2. المعلومات: يعتبر الحصول على معلومات دقيقة وشاملة جزءًا أساسيًا من القرار الإداري الإلكتروني. يتم جمع المعلومات من مصادر متعددة، مثل قواعد البيانات الحكومية والتقارير والدراسات المتاحة عبر الإنترنت. يتم تحليل هذه المعلومات لاستخلاص الأنماط والاتجاهات التي تساعد في اتخاذ القرارات الإدارية الصحيحة.

العمليات: يشمل القرار الإداري الإلكتروني تنفيذ عمليات مؤسسية مدعومة بالتكنولوجيا. يشمل ذلك عمليات مثل تقديم الطلبات والمعاملات الإلكترونية، وإدارة الوثائق الرقمية، وتنظيم سير العمل وتحديد المسؤوليات والمهام.

ولقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين ليتضمن في المطلب الأول تعريف وخصائص القرار الإداري الإلكتروني أما في المطلب الثاني فتضمن الأركان الشكلية والموضوعية للقرار الإداري الإلكتروني.

المطلب الأول: تعريف وخصائص القرار الإداري الإلكتروني

القرار الإداري الإلكتروني هو قرار يتم اتخاذه وتنفيذه بواسطة الجهات الإدارية باستخدام وسائل الاتصال الإلكتروني. يتم توثيقه بشكل رقمي ويتميز بالمرونة والسرعة في اتخاذ القرارات الإدارية. كما يوفر القرار الإداري الإلكتروني التكاليف والوقت عن طريق التخلص من العمليات الورقية التقليدية والبيروقراطية. يعد القرار الإداري الإلكتروني أداة فعالة لتحسين كفاءة العمل الإداري وتسهيل التواصل والتفاعل بين الجهات الإدارية والمستفيدين.

الفرع الأول: تعريف القرار الإداري الإلكتروني

أولا: تعريف القرار الإداري

يعرف لغة على أنه:

مدلوله اللغوي بالفرنسية« acte ، فمن الفقهاء من أعطاه مدلولاً موسعاً، وبالمقابل فمنهم من ضيق هذا المعنى stricto-sensu ووكدنا هنا تحديد المقصود من مفهومنا للقرار الإداري، أي تحديد طبيعته وماهيته الذاتية والفنية، وبمعنى أوضح التعريف به على اعتبار أن التعريف فيه يحيط بالحد التام للشيء المعرف حسب تحديد المناطقة العرب. [1]

يتميز القرار الإداري بأنه عملا إداريا قانونيا نهائيا، يفصح عن مضمون الإرادة المنفردة والملزمة للإدارة في مواجهة الأفراد، بعد تخطيه لمراحل الاقتراح والتحضير، وبلوغه مرحلة إنتاج الأثر القانوني، وبالرغم من ذلك؛ فإنه يخضع بعد صدوره للرقابة الإدارية للتأكد من مدى مشروعيته وملائمته"، وقد ينتهي الأمر بتعديله من قبل جهة الإدارة المختصة[2].

[1] برهان رزيق، القرار الإداري وتميزه من قرار الإدارة، وزارة الاعلام سوريا، ط1، 2016، ص17 .

[2] محمد سليمان نايف شبير، تعديل القرار الإداري في القانون الفلسطيني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، د، س، ص47 .

ثانيا: تعريف القرار الإداري الإلكتروني

لا يوجد في التعريفات الفقهية ولا في الاجتهادات القضائية تعريف محدد للقرار الإداري الإلكتروني، ويمكن إرجاع ذلك لعدم تحديدهم لشكل معين يفرغ فيه محتوى القرار الإداري الإلكتروني، على أساس أن الافصاح على الإرادة يمكن أن يتم بأي شكل من الأشكال، إلا إذا نص المشرع صراحة على ضرورة الكتابة وهو الحاصل في عديد المجالات: كالقرارات التأديبية وفي مجال التفويض...الخ، مع العلم أنه في وقتنا الراهن يمكن أن تتم الكتابة بطريقة عادية تقليدية، كما يمكن أن تتم بطريقة الكترونية ويتم إرسالها للمرسل إليه بطريقة الكترونية من خلال البريد الالكتروني.[1]

وفي سبيل ذلك، اجتهد بعض الباحثين لوضع تعريف القرار الإداري الإلكتروني، فمنهم من ذهب إلى أن القرار الإداري الإلكتروني هو " تلقي الإدارة العامة الطلب الإلكتروني على موقعها الإلكتروني، والافصاح عن رغبتها الملزمة بإصدار القرار والتوقيع عليه إلكترونياً، وذلك بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح، بقصد إحداث أثر قانوني معين، يكون جائزاً وممكناً قانوناً، ابتغاء مصلحة عامة ، وعليه نجد أن هذا التعريف قد رهن سلطة الإدارة في اتخاذها للقرار الإداري الإلكتروني بتلقي طلب من قبل الإفراد، وهو ما لا يستقيم مع ما هو ثابت بشأن القرار الإداري باعتباره امتيازا بيد الإدارة وحدها وتعبيراً عن إرادتها المنفردة ولا يتوقف في صدوره على إرادة الأفراد، كما أنه يضيق نطاق القرار الإداري الإلكتروني ويحصرها فقط في تلك التي تصدر بناءً على طلب الأفراد، على الرغم من وجود قرارات لا تصدر بناءً على طلب الأفراد، مثل قرارات الخصم من الراتب أو العزل من الوظيفة العامة.[2]

[1] بولقواس سناء، عن وجوبية التحول للقرارات الإدارية الإلكترونية، التعمير والبناء، العدد03، 2021، ص8.

[2] جميل خليل صالح المجمعي، دور القضاء في القرار الإداري الالكتروني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، مصر، ص77

الفرع الثاني: خصائص القرار الإداري الإلكتروني

هناك مجموعة من الخصائص التي يجب توافرها لكي يعد القرار إدارياً، والتي يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

أولا: يتميز القرار الإداري الإلكتروني بأنه عمل قانوني تسعى الإدارة من خلاله إلى إحداث آثار قانونية معينة، سواء بإنشاء مراكز قانونية جديدة، أو تعديل أو إلغاء مراكز قانونية قائمة، وبالتالي يخرج من نطاق القرارات الإدارية الإلكترونية الأعمال المادية الإلكترونية التي تقوم بها الإدارة، حيث لا يتحقق لها صفة العمل القانوني، ولا ترتب أي آثار قانونية.

ثانياً: يتميز القرار الإداري الإلكتروني بأنه يصدر من سلطة إدارية وطنية، وبذلك فإن القرارات الإلكترونية التي تصدر من أشخاص القانون الخاص، لا تعد قرارات إدارية إلكترونية، حتى لو كانت هذه القرارات تهدف إلى الصالح العام، وكذلك القرارات الصادرة من الدول الأجنبية أو ممثليها في تلك الدولة، وأيضاً كل القرارات التي ينفذها المواطن الذي يعمل لحساب إحدى الدول الأجنبية، ويخرج من نطاق القرارات الإدارية القرارات الصادرة من سلطات أخرى غير الإدارية، مثل الأعمال القضائية، والأعمال التشريعية.

ثالثاً: يجب أن يكون القرار الإداري الإلكتروني قراراً نهائياً، وتكمن النهائية في القرارات الإدارية الإلكترونية في قابليتها للتنفيذ تجاه الأفراد ومن دون الحاجة إلى اتخاذ إجراء لاحق عليها، وتتحقق هذه النهائية في القرارات الإدارية الإلكترونية بمجرد توافر جميع أركانها واستكمال جميع إجراءاتها الإلكترونية، ما لم يشترط القانون التصديق عليها أو اعتمادها من قبل جهة إدارية عليا.[1]

[1] ماجد ملفي زايد الديحاني، الضوابط القانونية للقرارات الإدارية الإلكترونية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد41، 2023، ص1029.

رابعاً: يتميز القرار الإداري الإلكتروني بأنه قرار يصدر بالإرادة المنفردة للإدارة، حيث تستقل وتنفرد الإدارة بإعداده إلكترونياً، وتوقيعه وإصداره بذات الوسائل دون أن تشترك معها أي إرادة أخرى. وهذا ما يميز القرارات الإدارية الإلكترونية عن العقود الإدارية الإلكترونية التي تشترك

فيها إرادتا جهة الإدارة والمتعاقد معها، فالعقود الإدارية الإلكترونية تقوم على التقاء إرادة الإدارة مع إرادة أخرى بواسطة شبكة الإنترنت، والاتفاق فيما بينهما بقصد تنظيم المرافق العامة وتسيرها، على أن يتضمن هذا الاتفاق شروطاً غير مألوفة في المعاملات الإلكترونية الخاضعة للقانون الخاص .

خامساً: يتميز القرار الإداري الإلكتروني بأنه يؤثر في المركز القانوني للأفراد، أي أنه يحدث أثراً قانونياً، وذلك بإنشاء أو بتعديل أو بإلغاء مركز قانوني قائم من المراكز القانونية للأفراد، ما دام هذا الأثر جائزا و ممكناً قانونا، وفي حالة أنه لم يؤثر في المراكز الوظيفية للأفراد، فلا يمكن اعتباره قراراً إداريا إلكترونيا.[1]

المطلب الثاني: الأركان الشكلية والموضوعية للقرار الإداري الإلكتروني

يقتضي الحكم على مشروعية أي قرار إداري أن يبنى على عدة أركان وعناصر يجب أن تكون جميعها صحيحة قانونا وإلا كان القرار غير مشروع، وبخاصة أن هذه القرارات قد تصدر بسهولة وسرعة ويسر اعتمادا على نظام إلكتروني يخصص لذلك يقوم على تلقائية وآلية الحركة والانسياب التلقائي للمعلومات.

لا تختلف أركان القرار الإداري الإلكتروني عن أركان القرار الإداري العادي التقليدي، إلا أنه يتميز بالسمة الإلكترونية بالمفارقة بينه وبين القرار الإداري التقليدي الذي يتم بصورة ورقية أو شفوية.

[1] ماجد ملفي زايد الديحاني، المرجع السابق ، ص1030.

ونناقش أركان القرار الإداري من خلال فرعين: نتنازل في الفرع الأول الأركان الخارجية للقرار الإداري الإلكتروني، وفي الفرع الثاني نتناول الأركان الداخلية للقرار الإداري.[1]

الفرع الأول: الأركان الشكلية للقرار الإداري الإلكتروني

يتشابه القرار الإداري الإلكتروني كثيرا من حيث عناصره وأركانه، بالقرار الإداري التقليدي، وما الاختلاف الموجود بينهما إلا ما كان ضمانا لتطبيق مقتضيات الإدارة الإلكترونية وما تعرفه من تطور تقني وعلمي في الأساليب والطرق المتعلقة بعملية إصدار القرار الإداري وأركان القرار الإداري تتلخص في ما يلي:

أولا: الاختصاص

يعرف ركن الاختصاص في القرار الإداري على أنه: " القدرة أو المكنة أو الصلاحية المخولة لشخص ما أو جهة إدارية على القيام بعمل معين على الوجه القانوني".

ويعرف أيضا على أنه: " هو القدرة أو الصفة القانونية على ممارسة وإصدار قرار إداري معين باسم ولحساب السلطة الإدارية".

وبالتالي فالقرار الإداري لا يعتبر صحيحا إلا إذا صدر من سلطات إدارية يخولها القانون الكفاءة لذلك.

وبالنسبة لعناصر ركن الاختصاص نجد أن وفي ظل الإدارة الإلكترونية وتطور المعاملات الإدارية ووفقا للاختصاص الشخصي يلتزم الشخص المخول قانون بأداء مهامه وإصدار قراراته إلكترونيا كأصل عام ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، أما بالنسبة للاختصاص الزماني والمكاني، فإن نظام الإدارة الإلكترونية تحدد تاريخ بداية

[1] أشرف محمد خليل حمامدة، القرار الإداري الإلكتروني، الفكر الشرطي، العدد 99، 2016، ص67.

الاختصاص الزماني ونهايته، كأصل عام، في حين يكاد يتلاشى عيب الاختصاصي المكاني، نظرا لوجود التنسيق الكامل بين أجهزة الإدارة الإلكترونية.[1]

اكبر تطور حاصل في القرار الإداري ظهر في ركن الاختصاص حيث شارك الحاسب الألي الموظف العام في إصدار القرار الإداري، وكذلك بالنسبة إلى عنصر الشكل حيث حل النشر الإلكتروني محل النشر بالجريدة الرسمية، وذلك عن طريق استخدام الوسائل الإلكترونية في صناعة القرارات الإدارية وهي نظام الأتمتة نظام الوسيط الإلكتروني.[2]

تمنح هذه الإمكانية في اتخاذ القرارات الإدارية تتوسع لتشمل إمكانية اتخاذها ألليا، وبمعزل عن العنصر البشري وذلك عن طريق ما يعرف بأتممة الأنظمة الإلكترونية، والذي يقصد به إمكانية ممارسة الأعمال الإدارية وإتخاذ القرارات اللازمة بطريقة إلكترونية تجري بشكل مستقل وألي من دون حاجة للعنصر البشري، فقد تم تصميم برامج إلكترونية تعمل تلقائيا وتحل محل الموظف العام في ممارسة الكثير من الأعمال المهمة وغير المهمة.

وبتطبيق ما تقدم على القرار الإداري الإلكتروني فإن التزام الإدارة باحترام قواعد الاختصاص قائم ومستمر في ظل نقل أعمالها للواقع الجديد وتطبيقها لنظام الإدارة الإلكترونية، لأن فكرة الاختصاص واجبة بالنسبة للقرار أيا كان موطنه وبغض النظر عن كيفية صدوره وهذه حقيقة لا تقبل العكس، وتبقى هذه القواعد واجبة التطبيق بطبيعتها الأمرة، الأمر الذي يفترض وجوب قيام الجهة المختصة بممارسة كافة الإجراءات البرمجية المؤدية لإعداد وإصدار القرار، وأن تتم هذه العملية بواسطة الوسائل التي تملكها

[1] زينب عباس محسن، الإدارة الإلكترونية وأثرها في القرار الإداري، مجلة كلية الحقوق جامعة النهرين، المجلد 16، العدد 1، 2014، ص 311

[2] زينب عباس محسن، نفس المرجع ، ص 312

وأن لا تسمح بغير ذلك. ويمكن لنا تعريف ركن الاختصاص بصورته الجديدة في أنه يعكس صلاحية الإدارة لاتخاذ قرارها بالإجراءات الإلكترونية وتمتعها بسلطة إصداره في شكل الوثيقة أو المستند الإلكتروني وفقا لما تملكه من وسائل فنية وبرمجية تؤدي لتحقيق ذلك.[1]

ثانيا: الشكل

استقر الفقه والقضاء على أن القرار الإداري يمكن أن يتخذ أي شكل تراه الجهة التي اتخذته أنه مناسباً لتحقيق الهدف المرجو منه، وبذلك فإن الإدارة غير ملزمة باتخاذ القرار الإداري بشكل معين، ما لم يلزمها القانون بأوصاف معينة ينبغي أن تتوفر في صيغة القرار الإداري، وعليه يمكن أن يصدر القرار بصورة كتابية أو شفاهية أو رمزية بالإشارة، أو عن طريق التلكس الذي اعتبره القضاء الإداري الفرنسي شكلاً من أشكال القرار الإداري.

وإلى حين ظهور مفاهيم الحكومة الإلكترونية كأن يعتبر (التلكس) هو أحدث أجهزة الاتصال وعلى إثره قرر القضاء الإداري الفرنسي اعتباره وسيلة من وسائل تعبيره الإدارة عن إرادتها المنفردة بإصدار القرارات الإدارية.

يمكن للإدارة اتخاذ شكل إلكتروني للقرار الإداري عن طريق الوسيط الإلكتروني المؤتمت، وهذه الأشكال الإلكترونية هي عبارة عن معلومات إلكترونية، عرفها القانون بأنها (معلومات ذات خصائص إلكترونية في شكل نصوص أو رموز أو أصوات أو رسوم أو صور أو برامج حاسب آلي أو غيرها م ن قواعد البيانات).

بيد أن المهم ما استقر عليه الفقه والقضاء سابقاً، وما جاء به قانون إمارة دبي أن يكون هذا الشكل الإلكتروني (قابلاً للاسترجاع بشكل يمكن فهم) أي أن يص مدر بطريقة

[1] مـرية العقون، النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع– تحديات– أفاق، المؤتمر العلمي الدولي، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018، ص7.

مفهومة للجمهور. كذلك ينبغي أن يتضمن القرار الإداري توقيع متخذه أو التوقيع المجاور، حسب ما يستلزمه القانون، وإلا اعتبر القرار معيباً في شكله.

والتوقيع الإلكتروني هو شكل من أشكال القرار الإداري الإلكتروني، وقد عرفه قانون إمارة دبي بأنه (توقيع مكون من حروف أو أرقام أو رموز أو صوت أو نظام معالجة ذي شكل إلكتروني وملحق أو مرتبط منطقياً برسالة إلكترونية وممهور بنية توثيق أو إعفاء تلك الرسالة).[1]

الفرع الثاني: الأركان الموضوعية للقرار الإداري الإلكتروني

الأركان الموضوعية للقرار الإداري الإلكتروني تتمثل في الصحة والموضوعية .يعنى الصحة بأن يكون القرار مستندًا إلى معلومات دقيقة وموثوقة وخالية من التحيز. أما الموضوعية فتعني أن يتم اتخاذ القرار بناءً على المعايير والقوانين المعمول بها، وبعيدًا عن التأثيرات الشخصية أو المصالح الخاصة .تحقيق هذين الأركان يضمن تمتع المواطنين بقرارات إدارية عادلة وشفافة ومستنيرة عبر الوسائل الإلكترونية.

أولا: السبب

يعرف الدكتور سليمان محمد المطاوي السبب بأنه : "حالة واقعية أو قانونية بعيدة عن رجل الإدارة ومستقلة عن إدارته، تتم فتوحي له بأنه يستطيع أن يتدخل وأن يتخذ قرارا ما هذه الحالة الواقعية هي التي تجبر الإدارة عن اتخاذ قرارها والسبب يأخذ أحد المظهرين التاليين:

-إما أن يكون عملا ماديا، مثلا فيضان أو زلزال مهدد للنظام العام مما يستوجب تدخل الإدارة متخذة الإجراءات الضرورية لمنع انتشار الأمراض المعدية في حالة الكوارث الطبيعية وطبقا للسلطة التقديرية الواسعة الإدارة، فإنها حرة في اعتمادها الطريقة التي تراها مناسبة وملائمة لمواجهة العمل المادي.

[1] محمد بوسلطان، أركان القرار الإداري الإلكتروني، مجلة القانون، المجتمع والسلطة العدد4 ، 2015، ص158.

وإما أن يكون عملا قانونيا مثل تأديب موظف عمومي تأسيسا على سلطة الإدارة التقديرية الواسعة في تحديد ما إذا كان الفصل الصادر عن الموظف اختلال بالقواعد الوظيفية من عدمه[1].

ثانيا: المحل

يعد القرار الإداري عملا قانونيا يصدر عن جهة مختصة، ويقود إلى إحداث آثار قانونية معينة ، تتمثل في إنشاء أو تعديل أو إلغاء مراكز قانونية ، وهذه الآثار هي التي تميز الأعمال القانونية عن الأعمال المادية للإدارة.

وهذه الآثار تمثل أيضاً محل القرار الإداري، فهي جوهر القرار ومادته، والتغيير الذي يحدث في الوضع القانوني القائم سواء بإنشاء مركز قانوني جديد أو تعديل أو إلغاء مراكز قانونية قائمة ، هي محل القرار الإداري ، كما في قرار تعيين شخص طبيعي في الوظيفة العامة ، فمحل هذا القرار هو إدخال شخص في المركز التنظيمي للوظيفة وبسبب أهمية محل القرار الإداري ، يسمى القرار باسم محله ، كما في قرار التعيين ، وقرار الاستقالة ، وقرار التأديب ، وغيرها.[2]

ثالثا: الغاية

إن غاية القرار الإداري دوما المصلحة العامة، فإذا ثبت أن الإدارة تسعى من وراء القرار الإداري تحقيق مصلحة شخصية خاصة لمصدره أو لغيره بناء على طلبه أو الأضرار بشخص أخر للانتقام يعتبر معيب بعيب إساءة استعمال السلطة.

---

[1] أمل المرشدي، القرارات الإدارية، على الرابط: https: //www.mohamah.net/law ، تم الاطلاع: 2023/05/28، على الساعة: 33: 02.

[2] عمار طارق عبد العزيز، أركان القرار الإداري الإلكتروني ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي دائرة العلاقات والبعثات الثقافية، مصر، د، س، ص26.

ان الغاية من صدور القرار الاداري التأديبي ضد الموظف الذي ارتكب مخالفة هو ردع هذا الموظف وردع أمثاله الموظفين لضمان حسن سير المرفق العام لكن يحدث احيانا بالنسبة لبعض القرارات الإدارية، وألا يعتبر القرار معيب في غايته حتى ولو بقي القرار ضمن نطاق المصلحة العامة ، واستهدف القرار تحقيق مصلحة عامة ، ومن الأمثلة على ذلك قرارات الضبط الإداري تستهدف فيها سلطات الضبط الإداري تحقيق هدف معين للضبط الإداري هو المحافظة على النظام العام ، وهذا ما أكدته محكمة العدل بتحقيق الأغراض في استعمال السلطة إذا اتخذت الإدارة قرارا لحماية أغراض غير العليا في قصدها الشارع من منحها تلك السلطة حتى ولو كانت هذه الأغراض تتصل بالصالح العام[1].

المبحث الثاني: مفهوم المرافق العمومية وعناصرها

المرافق العمومية تشير إلى البنية التحتية والخدمات التي توفرها الحكومة للمواطنين والمجتمع بشكل عام. تعتبر هذه المرافق جزءًا أساسيًا من البنية العامة للدولة وتهدف إلى تلبية الاحتياجات الأساسية وتحقيق الرفاهية العامة. يشمل نطاق المرافق العمومية مجموعة واسعة من الخدمات والبنى التحتية مثل النقل العام، والصحة، والتعليم، والمياه والصرف الصحي، والطاقة، والاتصالات، وغيرها.

تتميز المرافق العمومية بعدة عناصر رئيسية تشمل:

1. الطابع العام والمشترك: تُعتبر المرافق العمومية ملكًا للجميع وتخدم المجتمع بشكل شامل دون تمييز. توفر الخدمات والبنية التحتية للجميع بغض النظر عن الجنس، العرق، الدين، الطبقة الاجتماعية، أو أي عوامل أخرى.

[1] زهير قدورة، نفاذ القرارات الإدارية بحق الأفراد، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، مصر، 2013، ص25.

2. الأهداف العامة والمصلحة العامة: تهدف المرافق العمومية إلى تحقيق المصلحة العامة وتلبية احتياجات المجتمع بشكل عام. يتم تقديم الخدمات بما يحقق الفائدة العامة ويعزز الرفاهية العامة دون الاهتمام بالأرباح الشخصية.
3. التمويل العام: يعتمد تمويل المرافق العمومية على الموارد العامة مثل الضرائب والرسوم الحكومية. يتم جمع التمويل من المجتمع بأكمله لضمان توفر الخدمات وصيانة البنية التحتية.
4. الإدارة الحكومية: تقوم الحكومة بإدارة وتنظيم المرافق العمومية لضمان توفر الخدمات بشكل فعال وعادل. تضمن الحكومة المراق.

من خلال هذا المبحث سوف نتعرف على مفهوم ومبادئ المرافق العمومية في المطلب الثاني، أما المطلب الثاني فيشمل أنواع وعناصر المرافق العمومية.

المطلب الأول: مفهوم ومبادئ المرافق العمومية

تعتبر المرافق العمومية أساسًا لتوفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية الضرورية للمجتمع. يشير المفهوم إلى المنشآت والخدمات التي توفرها الحكومة للجمهور، مثل الطرق والمدارس والمستشفيات وشبكات المياه والصرف الصحي. تستند مبادئ المرافق العمومية على المساواة والتوفير الشامل والوصول المجاني أو المعقول إلى الخدمات الأساسية للجميع، دون تمييز أو تفضيل.

تعزز المرافق العمومية المبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتساهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز التنمية المستدامة. تتطلب إدارة المرافق العمومية الاستدامة المالية والتخطيط الفعال والصيانة الدورية للمرافق لضمان استدامة وكفاءة تقديم الخدمات للجمهور.

الفرع الأول: مفهوم المرافق العمومية

يستعمل المرفق العام للدلالة على معنيين: أحدهما عضوي والأخر مادي. فالمعنى العضوي، يطلق على الهيئة العامة التي تمارس النشاط ذا النفع العام، ومن أمثلة ذلك

الجامعات والمستشفيات والوزارات بمختلف أنواعها بصفة عامة. أما المعنى المادي، فيطلق على النشاط أو العمل الذي يمارسه المرفق تحقيقا للمصلحة العامة، ومن أمثلة المرافق المادية حماية الصحة وصيانة الأمن وتحقيق العدالة... الخ، بل وكافة الخدمات التي تقدمها الحكومة للجمهور[1].

لقد تعددت التعاريف والأنواع المقدمة للمرفق العام وهذا راجع لاختلاف الأنشطة والمهام التي يقوم بها .

فهناك من يرى أنه "نشاط يحقق المصلحة العامة مرتبطة بشخص عام ويخضع لنظام قانوني–غير مألوف في القانون العادي المطبق على الأفراد، وهو كل نشاط يباشره شخص عام بقصد إشباع مصلحة عامة ادارته بنفسها.

ويعرف أيضا بأنه" كل مشروع عام تحدثه الإدارة العامة وتقوم بتنظيمه والإشراف عليه بقصد تحقيق المصلحة العامة.[2]

الفرع الثاني: مبادئ المرافق العمومية

توجد العديد من المبادئ المتعلقة بالمرفق العمومي أهمها :

1 **مبدأ المجانية:** هو مبدأ تكميلي نصت عليه بعض الدول في بعض مرافقها، أما بالنسبة للفقه فلم يعترف بالمبدأ لكافة المرافق وإنما حصرها في البعض كالصحة، الأمن والتعليم.

موقف المشرع الجزائري: اعترف الدستور الجزائري بالميد في العديد من المرافق منها التعليم من خلال نص المادة 53 : "الحق في التعليم المضمون، التعليم مجاني حسب

[1] عبد اللطيف بن عامر ، عصرنة المرافق العمومية في الجزائر ، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية" ، العدد1 ، 2021، ص646.

[2] ضريفي نادية "المرفق العام بين ضمان المصلحة العامة وهدف المردودية حالة عقود امتياز ".أطروحة دكت اره. كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر1، 2012، 2011، ص13.

الشروط التي يحددها القانون " كما اعترف بهذا المبدأ في مرافق الصحة من خلال نص المادة 54 : "الرعاية الصحية حق للمواطنين، تتكفل الدولة بالوقاية من الأمراض والأوبئة ومكافحتها . "

2- مبدأ الشفافية:

هو ذلك المبدأ المبني على النزاهة والوضوح في تسيير الشؤون العمومية، يقصد به تمكين المواطن من المعلومة الإدارية وهي أحد أهم ركائز الديمقراطية في الدولة، وبعد مبدأ الشفافية الإدارية أحد الأسس التي يقوم عليها نظام الحكم الراشد والإدارة الحديثة، ويقوم مبدأ الشفافية الإدارية على مضامين هامة تتمثل في مبدأ التسبيب الوجوبي للقرارات الإدارية، الحق في الاطلاع على المعلومات والوثائق الإدارية، وعلنية الأعمال الإدارية، هذه المضامين أقرتها العديد من الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، حيث أخذت به العديد من قوانينها. [1]

تم النص على مبدأ الشفافية في القانون 06-01 المتعلق بالفساد في نص المادة 11: " لإضفاء الشفافية على كيفية تسيير الشؤون العمومية، يتعين على المؤسسات والإدارات والهيئات العمومية أن تلتزم أساسا: باعتماد إجراءات وقواعد تمكن الجمهور من الحصول على معلومات تتعلق بتنظيمها وسيرها، وكيفية اتخاذ القرارات فيها، بتبسيط الإجراءات الإدارية، نشر معلومات تحسيسية عن مخاطر الفساد في الإدارة العمومية، بالرد على عرائض وشكاوي المواطنين. [2]

بتسيب قراراتها عندما تصدر في غير صالح المواطن، وبتبيين طرق الطعن المعمول بها، "كما نص المشرع الجزائري على هذا المبدأ في المادة 51 من التعديل

[1] القانون 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 14، ص.4.

[2] القانون 06-01 ، المرجع السابق، ص.4.

الدستوري 2016: " الحصول على المعلومات والوثائق والإحصائيات ونقلها مضمونان للمواطن"، كما نص قانون الولاية 21-70 و قانون البلدية 11-01 على مبدأ الشفافية لاسيما المادة 41 منه التي نصت صراحة على الحق في الاطلاع بنصها: " يمكن لكل شخص الاطلاع على مستخرجات، مداولات المجلس الشعبي البلدي و كذا القرارات البلدية و يمكن لكل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة أو الجزئية ."... واعترف بهذا المبدأ من خلال وجوب تبني القرارات الإدارية الصادرة ضد الأفراد، وتزامنا مع إقرار التعديل الدستوري لسنة 2016 الذي أعطى للمواطن الحق في المعلومة، بادرت السلطة التنفيذية بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 16-190 المؤرخ في 30 جويلية 2016الذي يبين كيفية تطبيق المادة 14 من قانون البلدية و هو الذي يحدد كيفيات الاطلاع على مستخرجات ومداولات المجلس الشعبي البلدي و قرارات البلدية[1].

3 مبدأ التشاركية:

يقصد بالمبدأ مشاركة المواطنين في صنع القرارات التي لها تأثير مباشر على حياتهم بدل الاعتماد الكلي على الأعضاء المنتخبين والسلطة المركزية، حيث يسمح للمواطنين بتبادل الأفكار والآراء بإراداتهم الحرة على مستوى المرافق العمومية من أجل تحقيق المصلحة الجماعية، وهذا من خلال إشراك كل المنتفعين بالمرفق وموظفيه في تنظيمه ووضع قواعد المرفق العمومي اعترف المؤسس الدستوري للمواطنين بمبدأ التشاركية في الفقرة 08 من ديباجة الدستور ويعتزم أن يبين بهذا الدستور مؤسسات دستورية أساسها مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسير الشؤون العمومية"، كما تم نص على المبدأ في القفرة الأخيرة من المادة "تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى

[1] مرسوم تنفيذي رقم 16-190، المؤرخ في 30 جويلية 2016، المحدد لكيفيات الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية، الجريدية الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد41، ص.8.

الجماعات المحلية"، وأكد الدستور في المادة 17 منه على مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم العمومية.

بالإضافة لهذه النصوص الدستورية، خصص قانون البلدية 11-10 في مواده من 11إلى 14 في الباب الثالث من القسم الثاني مبدأ التشاركية حيث نصت المادة 11 على إلزام المجلس الشعبي البلدي باتخاذ كل التدابير اللازمة للإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيرات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية كما نصت على إمكانية تقديم المجلس لعرض نشاطه السنوي أمام المواطنين كما نصت المادة 12 من نفس القانون على إلزام المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم و تحسين ظروفهم المعيشية فيما أعطت المادة 13[1] لرئيس المجلس الشعبي البلدي الحق في الاستعانة بصفة استشارية بكل شخصية محلية أو ممثل جمعية محلية من أجل تقديم المساعدة والمساهمة في أشغال المجلس تجدر الإشارة أن الديمقراطية التشاركية لا تعني إشراك الأفراد فقط وإنما الجمعيات والمجتمع المدني والنقابات والقطاع الخاص وغيرها كما أن الديمقراطية التشاركية تشكل تكاملا.مع الديمقراطية النيابية[2].

تنفرد السلطة العمومية بالحق في تحديد أسلوب تسير المرفق العمومي مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في الدولة بالإضافة إلى السياسة العامة للدولة ونوع وطبيعة الموفق، فالمرافق التي تمس كيان دولة وسيادتها كمرفق الأمن، القضاء، الدفاع ليست كالمرافق الأخرى كالتزويد بالكهرباء والغاز، الماء كما أن المرافق الاقتصادية تحتاج بطبيعتها إلى وسائل وأساليب تختلف عن

[1] قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 ، يتعلق بالبلدية.

[2] شاكري سمية، محاضرات في قانون المرافق العامة، جامعة سطيف، 2020، ص56

وسائل وأساليب المرافق العمومية الإدارية .لذا تختار السلطة المختصة بإنشاء المرفق الأسلوب الإداري من بين مجموعة من الأساليب المتمثلة في الاستغلال المباشر، أسلوب المؤسسة، أسلوب التفويض. سيتم عرض كل أسلوب على حدا[1].

المطلب الثاني: أنواع وعناصر المرافق العمومية

تشمل المرافق العمومية عدة أنواع وعناصر. تشمل المرافق البنية التحتية مثل الطرق والجسور وشبكات المياه والصرف الصحي. كما تشمل المرافق العمومية المباني الحكومية مثل المدارس والمستشفيات والمباني الحكومية الأخرى.

تعتبر الطاقة والكهرباء أحد عناصر المرافق العمومية، حيث تشمل شبكات الكهرباء ومحطات التوليد وتوزيع الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، تشمل المرافق العمومية أيضًا الاتصالات وشبكات الاتصالات التي تمكن من التواصل ونقل المعلومات.

وتشمل المرافق العمومية أيضًا المرافق العامة مثل المتنزهات والحدائق والمكتبات والمتاحف والمراكز الثقافية. تهدف هذه المرافق إلى تلبية احتياجات المجتمع وتعزيز الحياة العامة والترفيه، ومن هنا سوف نتعرف بتفصيل على أنواع وعناصر المرافق العمومية.

الفرع الأول: أنواع المرافق العمومية

أما أنواع المرفق العام نجد من صنفها على أساس المعيار الموضوعي والمادية، بالإضافة إلى المعيار الإقليمي.

المرافق العامة الإدارية: هي التي تقوم بنشاط يدخل في نطاق الوظيفة الإدارية للدولة، وتنشئها الإدارات العامة الممارسة وظيفتها الإدارية.

المرافق العامة الاقتصادية:

[1] شاكري سمية، المرجع السابق ، ص57.

وتتصل بنتاج مواد لمرفق صناعة الأدوية، أو تقديم الخدمات مثلا مرفق النقل بالسكة الحديدية المعيار الإقليمي، وهي المرافق العامة الوطنية التي تنشئها السلطات الإدارية المركزية وهي تمارس نشاطها على مستوى كافة أرجاء إقليم الدولة، أما فيما يخص المرافق العامة المحلية فهي تنشئها وحدات الإدارة المحلية البلدية والولاية.

المرافق العامة الاجتماعية :

وهي مجموعة المرافق العامة هي تمارس نشاطا عاما اجتماعي أو تستهدف تحقيق أهداف عامة تشبع حاجات مثلا مرفق الضمان الاجتماعية والتأمينات.

المرافق المهنية:

يرمي إلى تنظيم بعض المهن في الدولة عن طريق أبناء المهنة أنفسهم وهي تتميز بان انضمام أفراد المهنة إليها ليس اختياري وإنما هو أمر إجباري بالإضافة إلى أنها تتحد شكل التنظيم النقابي يشرف على إدارته مجلس منتخب[1].

المرافق العامة الإجبارية:

قد تكون الإدارة ملزمة بإنشاء بعض المرافق العامة بموجب نص قانوني دون أن يكون أمامها الخيار في ذلك وإلا فإنها تكون مخالفة لأحكام القانون ومن أهم هذه المرافق: مرفق الدفاع الوطنية نستنتج أن المرفق العام ما هو إلا نشاط يمارس لتحقيق هدف معين وهو بالمصلحة العامة بحيث أنه موجود من خلالها فهي السبب والغرض لوجوده أي تحقيق متطلبات وحاجيات الأشخاص، وأن لكل نوع مهام خاصة به ويختلف كل نوع عن أخر ولهذا لا يمكن ان نطبق مرفق واحد فقط، لأن كل نوع له خاصية تميزه عن الأخر[1].

[1] عزوز سعيدة ، نسيمة مقبل ، عصرنة المرافق العمومية في الجزائر الإدارة الإلكترونية في البلدية نموذجا ، العدد 8، 2018، ص138.

[1] عزوز سعيدة ، نسيمة مقبل ، المرجع السابق، ص139.

الفرع الثاني: عناصر المرافق العمومية

وللمرفق العام أربعة أركان تزيد في تعريفه وتميزه عن غيره من المنظمات والأجهزة والمؤسسات الإدارة العامة والخاصة على حد السواء، وتتمثل هذه الأركان فيما يلي المرفق العام مشروع عام المرفق العام مشروع ذو نفع عام. المرفق العام مشروع مرتبط بالدولة والإدارة العامة خشوع المرفق العام لنظام قانوني خاص واستثنائي .

ونحكم عمليات تنظيم وتسيير المرافق العامة وعملية الرقابة عليها مجموعة من القواعد الأحكام المبادئ والأساليب القانونية، تشكل في مجموعها ما يصطلح عليه بالنظام القانوني لفكرة المرفق العام. فالنظام القانوني لفكرة المرفق العام هو مجموع الأحكام القواعد الأساليب والمبادئ القانونية المتعلقة بعمليات تنظيم المرافق العمومية من حيث تحديد أغراضها، أهدافها. وظائفها. إنشاها. تنسيقها وشفها، وكذا إنشاء وتحديد الوحدات والهيئات المديرة والمسيرة لها، بالإضافة إلى عملية إدارتها وتسييرها من حيث تبيان طرق وأساليب الإدارة والتسيير وتحديد السلطات والهيئات المختصة بتسييرها وضبط العلاقات القانونية، وعملية الرقابة على الم رافق العمومية من حيث تحديد أهدافها. شروطها. أنواعها، صورها .وسائلها والسلطات والجهات السياسية والشعبية والإدارية والقضائية المختصة بتحريك وأعمال عملية الرقابة على المرافق العمومية[1].

وتختلف حقوق الأفراد في استعمال المرافق العمومية حسب نوعية المرفق العام وطبيعة الخدمة التي يؤديها، فهناك من المرافق العمومية ما يمنع دخولها على الأفراد مثل : مرافق الدفاع وبعض مرافق الأمن، وذلك بسبب طبيعة عملها وما يكتنفه من دواعي السرية، ومنها ما يسمح باستعماله في مجال الاستفادة من الخدمات التي يقدمها، وفي

[1] كيسرى مسعود، انعكاسات تطبيق نظام الحكومة الالكترونية على المرافق العمومية، مجلة دراسات، العدد1، 2013، ص149.

هذه الحالة تتباين المراكز القانونية لمستعملي المرافق حسب ما إذا كان المرفق العام إداريا، تجاريا أو صناعيا[1].

[1] كيسرى مسعود، المرجع السابق، ص150.

خلاصة الفصل

الإطار المفاهيمي للقرار الإداري الإلكتروني والمرافق العمومية يشمل عدة عناصر رئيسية. يعتمد القرار الإداري الإلكتروني على استخدام التكنولوجيا الحديثة والوسائط الإلكترونية في عمليات اتخاذ القرار وتنفيذها، ويتضمن ذلك استخدام الشبكات الحاسوبية والبرمجيات الخاصة بإدارة القرارات الإلكترونية.

يرتبط القرار الإداري الإلكتروني بتسيير المرافق العمومية، وهي المنشآت والخدمات التي تقدمها الحكومة أو الجهات العامة للمواطنين، مثل المستشفيات، والمدارس، والطرق، والمياه، والكهرباء، وغيرها من الخدمات الأساسية التي يحتاجها المجتمع.

يشمل الإطار المفاهيمي أيضًا عناصر مثل الشفافية والمصداقية في اتخاذ القرارات الإدارية الإلكترونية، حيث يتم توثيق وتخزين هذه القرارات بشكل إلكتروني، مما يجعلها متاحة للعامة ويسهل الوصول إليها.

وأخيرًا، يجب توفير البنية التحتية اللازمة للقرار الإداري الإلكتروني والمرافق العمومية، بما في ذلك تأمين البيانات الحساسة وضمان الخصوصية، وتوفير التدريب والتعليم المناسب للموظفين والمسؤولين للتعامل مع هذه الأداة الحديثة.

الفصل الثاني: تسيير المرافق العامة باستخدام القرار الإداري الإلكتروني

القرار الإداري الإلكتروني يشكل أداة فعالة في تسيير المرافق العامة. يساهم في تحسين كفاءة وسرعة عمليات اتخاذ القرارات في المؤسسات الحكومية. من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة وتطبيقات الإدارة الإلكترونية، يمكن إصدار القرارات الإدارية بسهولة وفاعلية عبر الوسائل الإلكترونية.

يعمل القرار الإداري الإلكتروني على تبسيط الإجراءات وتقليل التكاليف المرتبطة بإصدار القرارات التقليدية. كما يعزز التواصل الفعال بين الإدارة والموظفين ويسهم في تعزيز شفافية وشمولية عملية اتخاذ القرارات. يتيح القرار الإداري الإلكتروني استخدام موارد المؤسسة بشكل أفضل وتحقيق توفير في الوقت والجهد.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للقرار الإداري الإلكتروني تحسين جودة الخدمات المقدمة للجمهور، حيث يتيح متابعة وتقييم أداء المرافق العامة بشكل مستمر وفعال. كما يمكن استخدام البيانات والتقارير المتاحة لاتخاذ قرارات استراتيجية تعزز تطوير المرافق وتحقيق تحسينات مستدامة.

باختصار، يعتبر القرار الإداري الإلكتروني أداة حديثة وفعالة تساهم في تسيير المرافق العامة بكفاءة وشمولية، وتعزز التواصل والتعاون بين الإدارة والموظفين، مما يؤدي إلى تحقيق تحسينات شاملة في العملية الإدارية وتقديم خدمات أفضل للجمهور

من خلال ذلك وفي دراستنا لهاذا الفصل إلي تقسيمه لمبحثين تطرقنا في المبحث الأول إصدار القرار الإداري الالكتروني أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى تنفيذ الإدارة الالكترونية للقرار الإداري الإلكتروني.

المبحث الأول: إصدار القرار الإداري الالكتروني

إصدار القرار الإداري الإلكتروني يشير إلى إجراء اتخاذ القرار وإصداره باستخدام التكنولوجيا الرقمية والمنصات الإلكترونية. يهدف إلى تحويل العمليات الإدارية التقليدية إلى نظام إلكتروني يوفر توفير الوقت والجهد وزيادة الكفاءة والشفافية في إدارة المرافق العامة ومن خلال هذا المبحث سوف نتعرف على إثبات إصدار القرار الإداري الالكتروني في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني على وسائل تنفيذ القرار الإداري الالكتروني.

المطلب الأول: إثبات إصدار القرار الإداري الالكتروني

إثبات إصدار القرار الإداري الإلكتروني يتم عن طريق تزويده بتوقيع إلكتروني معتمد وختم إلكتروني رسمي يثبت صحة وأصالة القرار. يتم ذلك من خلال استخدام تقنيات التوقيع الرقمي والشهادات الإلكترونية، حيث يتم تشفير القرار وتوثيقه بطريقة تضمن عدم تعديله أو التلاعب به. بالإضافة إلى ذلك، يتم توثيق تواريخ الإصدار والتوقيع الإلكتروني لتعزيز صحة وقانونية القرار الإداري الإلكتروني.

الفرع الأول: عناصر إصدار القرار الإداري

تتمثل عناصر صدور القرار الإداري في:

أولا: صدور القرار من سلطة إدارية وبإرادتها المنفردة، فيتعين أن يكون القرار صادراً عن جهة إدارية، حتي يعتبر قراراً إدارياً، فهو تعبير عن إرادتها في أحداث أثر قانوني معين، ويستوي أن تكون الجهة الإدارية جهة مركزية أو جهة لامركزية، وبذلك تختلف القرارات الإدارية عن الأعمال التشريعية والأعمال القضائية وفقاً للمعيار الشكلي، الذي ينظر فيه إلي صفة القائم بالعمل، السلطة التي أصدرته. لا ينشأ القرار الإداري إلا بإرادة الجهة الإدارية منفردة، صراحة أو ضمناً وفي الشكل والإجراءات التي تلائمها، إلا إذا ألزمها القانون بذلك، فلا يشترط في توافر الإرادة المنفردة في تكون القرار الإداري أن يصدر من

جهة إدارية واحدة فقط، فليست العبرة بالعدد وإنما بالإرادة التي يمثلها، لأنه في بعض الحالات قد يشترك أكثر من جهة إدارية في عملية إصدار القرار الإداري الواحد.

ثانيا: إحداث آثار قانونية: تتجسد الآثار القانونية المترتبة عن اتخاذ القرارات الإدارية في إحداث قاعدة ذات طابع عام أو خلق وضع قانوني فردي، لأن العمل القانوني يخلق دائماً حقوق وواجبات ويغير النظام القانوني القائم، سواء بالإنشاء أو الإلغاء أو التعديل في المراكز القانونية.[1]

ويعد القرار الإداري نافذا في مواجهة الإدارة من تاريخ إصداره، لأنه ليس من المتصور أن الإدارة لا تعلم بقرار قامت نفسها بإصداره، فتاريخ إصدار القرار الإداري هو حجة علي الإدارة، أما بالنسبة للأفراد فيعد نافذاً فيم واجهتهم من تاريخ العلم به.[2]

الفرع الثاني: متطلبات إصدار القرار الإداري الإلكتروني

لتعريف نفاذ القرار الإداري الالكتروني فلا بد من الإشارة الى غياب التعريفات الفقهية بصددها، حيث لم يسبق لأحد تناولها حتى في الدراسات الخاصة بنفاذ القرار الإداري الإلكتروني، إضافة الى عدم وجود تعريف تشريعي لها، الا أن تطور واقعة النفاذ لم يأت من فراغ وإنما استجابة لتطور القرار ذاته بعد إرساء الإجراءات الإلكترونية في عملية إصداره، وبالتالي نجدها وثيقة الصلة بالقرار الإداري الإلكتروني، ومنبت هذا التطور راجع بلا أدنى شك إلى البيئة الإلكترونية التي انضمت الإدارة إليها وما فرضه ذلك من تغير ملموس في كيفية تأدية أعمالها وممارسة سلطاتها. [3]

---

[1] محمد منصور كليفيخ محمد حنيف، الإشكاليات القانونية التي تواجه الإدارة الإلكترونية (دراسة مقارنة)، مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد64، ، 2021، ص252.

[2] محمد منصور كليفيخ محمد حنيف، ص253.

[3] ماهر مشعل منيف الفيصل، القرار الإداري الإلكتروني كأسلوب حديث من أساليب النشاط الإداري، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، مصر، 2020، ص51.

وبخصوص نفاذ القرار الإداري يجب التمييز بين تاريخ نفاذ القرارات الإدارية بحق الإدارة مصدرة القرار، وبين تاريخ الاحتجاج بها بمواجهة الأفراد، وسبب ذلك أن القرارات الإدارية تنفذ بحق الإدارة منذ إصدارها من السلطة الإدارية المختصة ويحتج بها بعد إعلانها بإحدى طرق الإعلان القانونية.1

المطلب الثاني: وسائل تنفيذ القرار الإداري الالكتروني

تتوفر وسائل عديدة لتنفيذ القرار الإداري الإلكتروني بفاعلية. تشمل هذه الوسائل استخدام أنظمة إدارة المحتوى الإلكتروني، وتطبيقات البريد الإلكتروني، ومنصات التواصل الاجتماعي الداخلية، وأنظمة المعالجة الإلكترونية للوثائق. كما يمكن استخدام النظم المركزية لإتاحة الوصول إلى المعلومات الإدارية وتتبع تنفيذ القرارات. ويمكن أيضًا استخدام أدوات التحليل والتقارير لتقييم نتائج التنفيذ وتحليل الأداء. جميع هذه الوسائل تعزز سرعة تنفيذ القرارات وتحسن التواصل والتعاون بين الفرق الإدارية وتدعم اتخاذ قرارات مستنيرة وفعالة.

الفرع الأول: نشر القرار الإداري الكترونيا

يعرف النشر على أنه الطريقة القانونية التي يتم من خلالها علم أصحاب الشأن بمضمون القرار الإداري ومحتواه، وتستخدم هذه الوسيلة بالنسبة للقرارات الإدارية التنظيمية كونها تتضمن قواعد عامة مجردة تنطبق على عدد غير محدد من الحالات أو الأفراد، مما يتطلب علم الكافة به من خلال نشره بالجريدة الرسمية أو الصحف اليومية أو لصق القرار في الأماكن العامة.[2]

أما النشر الالكتروني للقرار الإداري موضوع الدراسة، فيمكن تعريفه بأنه عملية إجرائية ذات طابع برمجي تهدف لنقل العلم بالقرار الإداري إلى الجميع عبر الوسائل التي

[1] ماهر مشعل منيف الفيصل، المرجع السابق، ص52.

[2] محمد البداوي، القرار الإداري الإلكتروني، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد23، 2018، ص227 .

يتيحها الواقع الالكتروني". فهو يقوم على مجموع من الإجراءات الالكترونية التي يتولى مباشرتها الموظف الفني المكلف من قبل جهة الإدارة، تعتمد نقل مستند القرار من جهاز الحاسوب ووضعه على شبكة الانترنت بغرض تمكين الجميع من الاطلاع عليه مبنية على تسلسل إجرائي دقيق يتولى الحاسوب تنفيذه في ضوء الأوامر المدخلة إليه من قبل هذا الموظف.

بناءا على ما تقدم، في إطار نظام الإدارة الالكترونية تلقي وسيلة النشر الالكتروني بظلالها على العمل الإداري وترتبط بجميع ما يصدر عن الإدارة من أعمال مادية وأخرى قانونية، والواقع يدل على أن لجوء الإدارة لهذا النشر لا يأتي من فراغ وإنما تولد في ظل سعيها الدائم نحو الاستفادة من ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في خلق التواصل بينها وبين كافة يتعامل معها، مما ينتج عند قيام الإدارة العمومية بنشر قراراتها وأعمالها الأخرى المرتبطة بالأفراد والمؤسسات[1].

الفرع الثاني: إعلان القرار الإداري الالكتروني

يقصد به تبليغ الأفراد بالقرار عن طريق جهة الإدارة وذلك بالوسائل المختلفة التي تراها مناسبة. ويعتبر الإعلان الوسيلة الأساسية للعلم بالقرارات الإدارية الفردية، فهي تخاطب فرداً معينا أو أفراداً معينين بالذات وبالتالي يكون من السهل على الإدارة أن تقوم بإبلاغ ذوي الشأن بها.

وإذا كان التبليغ هو الطريقة التي ينتقل بها القرار الإداري إلى ذوي الشأن، والذي به يبدأ ميعاد الطعن بالإلغاء متى ثبت تحققه، فإنه وأمام الاتجاه نحو الإدارة الالكترونية، فإن ذلك يستتبع حتماً إعادة النظر في هذه الوسيلة، والتي كانت تتم بواسطة أشخاص (محضرين) أو إرسال مكتوب على البريد العادي، أو التوقيع على مضمون القرار. [2]

[1] محمد البداوي، المرجع السابق ، ص228 .

[2] نوفان العقيل العجارمة، نفاذ القرار الإداري الإلكتروني، دراسات علوم الشريعة والقانون، العدد1، 2013، ص1028.

وهذا يستدعي وضع ضوابط لهذا النوع من التبليغ (التبليغ الالكتروني) تساعد على مواكبة هذا التطور، فإن كان الأمر ميسوراً بالنسبة للقرارات التنظيمية، فإنه يمكن تحديد هذه الضوابط بالنسبة للقرارات الإدارية الفردية، وذلك من خلال إقرار الأفراد عند تقديمهم طلبات من خلال الإنترنت برغبتهم في تلقي الرد الكترونياً على الموقع الذي يختارونه.[1]

الفرع الثالث: العلم اليقيني بالقرار الإداري الالكتروني

إضافة إلى الوسيلتين السابقتين النشر والتبليغ، أضاف القضاء الإداري وسيلة ثالثة والمتعلقة بنظرية العلم اليقيني، والتي يقصد بها تأكيد وصول فحوى القرار الإداري إلى علم الأفراد المخاطبين به عن غير طريق الإدارة علما يقينيا نافيا للجهالة لا ضنيا ولا افتراضيا. لأن الإدارة في هذه الحالة لم تقم بتبليغ قرارها للمعني به، ومع ذلك تحقق له العلم بمضمون القرار وصار على علم بمحتواه.

فالعلم اليقيني يحصل عندما تتراخي الإدارة عن نشر القرار أو تبليغه، أو أنها لم تقم بنشره أو تبليغه مطلقا. وفي هذه الحالة يتم العلم بالصدفة، أو عن طريق شخص آخر، المهم أنها عن غير طريق الإدارة. أو أن تتخذ الإدارة إجراءات لتنفيذ القرار قبل تبليغ المخاطب بالقرار، غير أن هذا العلم لا يكون علما يقينا إلا إذا ظهر دليل أو ظهرت قرينة تدل على علمه بالقرار الإداري، كأن يتقدم المخاطب بالقرار الإداري بتقديم تظلم إداري ضد القرار الإداري الصادر في حقه. أو أن يلتحق الموظف بمنصب عمله المنقول إليه قبل تبليغه بنقله. [2]

غير أنه وبالنسبة للقرار الإداري الإلكتروني، الذي تتم المخاطبة فيه باستخدام التكنولوجيا الحديثة، الأمر يختلف فيما يتعلق بنظرية العلم اليقيني بصورتها التقليدية، لأن

[1] نوفان العقيل العجارمة، المرجع السابق ، ص1028.

[2] العربي وردية، القرار الإداري الالكتروني كأسلوب حديث لإدارة المرافق العمومية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد01، 2022، ص10.

مثل هذه الوسائل لا مجال فيها للاجتهاد من حيث كون المطلوب تبليغه بالقرار الإداري. فالأصل في القرار الإداري الإلكتروني أن يرتكز على وصول الرسالة الإلكترونية التي تتضمن تبليغ القرار الإداري المطلوب لإعلام المخاطب به، ويتم ذلك عبر البريد الإلكتروني والذي له رقم سري لا يعرفه إلا صاحبه.[1]

المبحث الثاني: تنفيذ الإدارة الالكترونية للقرار الإداري الإلكتروني

تنفيذ الإدارة الإلكترونية للقرار الإداري الإلكتروني يتضمن سلسلة من الخطوات والإجراءات التي تهدف إلى تنفيذ القرار بشكل فعال وفعّال. إليك تمهيدًا حول تنفيذ الإدارة الإلكترونية للقرار الإداري الإلكتروني:

1. الإعلان والتوجيه: يتم الإعلان عن القرار الإداري الإلكتروني وتوجيهه للجهات المعنية. يمكن استخدام البريد الإلكتروني والمنصات الإلكترونية الأخرى لنشر القرار وإعلام الأشخاص ذوي العلاقة بالإجراءات المتخذة والتواريخ النهائية.
2. المتابعة والمراقبة: يتم مراقبة تنفيذ القرار الإداري الإلكتروني ومتابعة تقدم العملية. يمكن استخدام أنظمة المراقبة الإلكترونية وأدوات التقارير المتاحة لتتبع تنفيذ القرار وتقييم أداء الفرق المعنية بتنفيذه.
3. التنفيذ العملي: يتم تنفيذ القرار الإداري الإلكتروني من خلال تنفيذ الإجراءات والتدابير المحددة في القرار. يتم تعيين المسؤوليات وتحديد الجداول الزمنية وتوجيه الفرق والأفراد المعنيين بتنفيذ القرار.
4. التوثيق والتقارير: يتم توثيق تنفيذ القرار الإداري الإلكتروني وإعداد التقارير المتعلقة به. يمكن استخدام أنظمة إدارة المحتوى الإلكترونية لتخزين الوثائق والمعلومات ذات الصلة وتوليد التقارير اللازمة لتقييم تنفيذ القرار.

[1] العربي وردية، نفس المرجع، ص10.

ومن خلال هذا المبحث سوف نتعرف على دور الإدارة الإلكترونية في تنفيذ القرار الإداري الالكتروني في المطلب الأول أما في المطلب الثاني سوف نتعرف على أثر القرار الإداري الالكتروني على أداء المرافق العامة وضوابطه.

المطلب الأول: دور الإدارة الإلكترونية في تنفيذ القرار الإداري الالكتروني

تلعب الإدارة الإلكترونية دورًا حاسمًا في تنفيذ القرارات الإدارية الإلكترونية، حيث تساعد في تحسين كفاءة العمليات وتسهيل الوصول إلى المعلومات الحاسمة. كما تساهم في تسريع عملية تنفيذ القرارات وتعزيز التواصل والتعاون بين أعضاء المؤسسة. وتتيح الإدارة الإلكترونية أيضًا التحليل الفعال للبيانات والمعلومات، مما يمكن المديرين من اتخاذ قرارات استراتيجية وتخطيط الأهداف بشكل أفضل.

الفرع الأول: تنفيذ القرار الإداري إلكترونيا:

يعرف الدكتور محمد شبير واقعة النفاذ الالكتروني قائلا انها عبارة عن: ((دخول القرار الإداري الالكتروني مرحلة العمل به في مواجهة أطرافه))وقد اضاف كلمة الالكتروني على تعريف سابق له لنفاذ القرار الإداري التقليدي، وذلك القرار الإداري الالكتروني لا يختلف عن القرار الإداري التقليدي إلا من ناحية الوسيلة التي يتم بها التعبير عن الارادة الإدارية، فالنفاذ الالكتروني والتقليدي للقرار الإداري تكون وظيفته موحدة وهي تحقيق سريان القرار الإداري في مواجهة اطرافه وان اختلفا في اساليب وإجراءات تحقيق ذلك السريان بسبب اختلاف بيئة كل منهما، يعتبر القرار الإداري نافذاً بصدوره صحيحا" من السلطة المختصة ، أما تنفيذ القرار أما الوسيط الإداري أما من جهة الإدارة نفسها أو من جهة الأفراد أنفسهم.[1]

[1] قيس سعيد، مدى نفاذ القرار الإداري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، السعودية، ص77.

ويظهر دور الإدارة الالكترونية في تنفيذ القرار الإداري من خلال خدمة الصراف الألي حيث يتم استخدام الحاسب الألي الذي يقوم بإصدار أوامر الصرف عن طريق الوسيط الإلكتروني المؤتمت وقد عرف قانون رقم 12لسنة 2002 في أمارة دبي الالكتروني بأنه النظام الإلكتروني لحاسب ألي يمكن أن يتصرف أو يستجيب لتصرف بشكل مستقل كلياً أو جزئياً من دون أشراف أي شخص طبيعي في الوقت الذي يتم فيه التصرف أو الاستجابة له. وهنا قام المستخدم أو صاحب المعاملة بتنفيذ أمر أداري دون الحاجة لمراجعة الدائرة أو الموظف.

وعليه يمكن تنفيذ القرار الإداري الكترونياً من خلال تحويل الإجراءات الإدارية الى إجراءات الإلكترونية حيث تقوم أجهزة الحاسوب بالاستجابة لتنفيذ الأوامر كلياً أو جزئياً بحسب الطلب دون تدخل الموظفين الإداريين ولكن بحسب البيانات والمعلومات المدخلة الى الحاسوب مسبقاً ، مثاله الحاسب الآلي الموجود في موقف السيارات الذي يعد موقفا" عاما" مزودا" بنظام الكتروني يتطلب ايصالا معينا بقيمة عدد ساعات الوقوف حيث يقوم المستفيد بالدفع الالكتروني او النقد الالكتروني في عملية السداد ويصرف الجهاز وصلا" للمستفيد مقابل ذلك .[1]

الفرع الثاني: آثار تطبيق الإدارة الإلكترونية على القرارت الإدارية الإلكترونية

إن قيام الإدارة بإصدار القرار الإداري وفقا لإجراءات إلكترونية ليس شرطا لسلامة القرار من شائبة البطلان، وإنما هي ضمانة لموضوعية إصدار القرار، وتكفل إلى حد ما حماية لأركان وعناصر القرار الإداري من عيوب البطلان أو حالات الانعدام، وتجعل استخدامها مفيدا من الناحية الشكلية والموضوعية عند إصدار القرار.

[1]أحمد الدين جمال الدين موسى، أصول القرار الإداري، مجلة الجديد، العدد 1، 2002، ص18.

يتم نشر القرار الإداري الالكتروني بواسطة إرسال القرار إلى البريد الالكتروني لصاحب الشأن المخاطب به، أو نشره في الموقع الالكتروني للمرفق العام، علما أن القانون لم يحدد طرقا معينة للإعلام بالقرار الإداري وترك ذلك للإدارة بشرط عدم مخالفتها للقانون.

هناك عدة إشكالات تتعلق بالتبليغ الالكتروني، هل يتم اعتبار القرار الإداري مبلغا من تاريخ

الإرسال أو من تاريخ فتح الرسالة الالكترونية أو من تاريخ فتح البريد الالكتروني دون فتح الرسالة الالكترونية وماذا لو قصر المخاطب في ذلك، علما أن قانون الإجراءات المدنية والإدارية يعتبر التبليغ الرسمي هو ذلك التبليغ الذي يتم بمحضر يعده محضرا قضائيا.[1]

المطلب الثاني: أثر القرار الإداري الالكتروني على أداء المرافق العامة وضوابطه

القاعدة العامة ان القرارات الادارية تعد نافذة من تاريخ صدورها من الجهة الادارية صاحبة القرار، اما بالنسبة للأفراد فهي لا تسري بحقهم الا اذا علموا بها بواسطة احدى وسائل العلم الثابتة قانونا، اي لأجل تنفيذ القرارات الادارية وتحقيق اهدافها التي صدرت من اجلها ، لابد وان تكون نافذة في حق الادارة اولا. وان تكون سارية في حق الافراد المخاطبين ثانياً. وان القاعدة المألوفة ان القرار يتضمن دائما تاريخ صدوره وان اغفال تضمين القرار تاريخ صدوره لا يعد عيبا يبطل القرار لكنه يثير شكا لدى القاضي الاداري بشأن سلامته. فاذا اثبت ان التاريخ الذي يتضمنه القرار ينطبق مع تاريخ صدوره، فان المرجع في سلامة القرار هو التاريخ الحقيقي لصدوره اي ان تاريخ نفاذ القرار الاداري مرتبط كقاعدة عامة بتاريخ صدوره.

وللمرفق العام اثرا واضحا في نفاذ القرار الاداري من حيث سريان القرار الاداري من حيث الزمان، حيث يسود مبدأ عدم رجعية القرار الاداري على الماضي اضافة الى أثر

[1] ربيع نصيرة، محاضرات في الإدارة الإلكترونية، جامعة آكلي محند البويرة، 2020، ص ص، 55، 56.

المرفق العام على سريان القرار الاداري بحق الافراد وكل ذلك حفاظا على حقوقهم كأفراد في ممارسة حق الطعن بالإلغاء والتعويض[1]. وعلى هذا الاساس سوف نقسم المطلب الى فرعين:

الفرع الأول: آثر الطعن في القرار الإداري الإلكتروني

إذا كانت المرافق العامة الإلكترونية هي الأداة والوسيلة الأسرع التي تقوم الدولة من خلالها بإشباع الحاجات العامة للمجتمع وتسعى من خلالها لتقليل معدلات الفساد والحيلولة دون تعامل طالب الخدمة من مقدم الخدمة وزيادة معدلات الضبط الإداري والرقابة، كما أن الموظف العام هو المحرك الذي من خلاله يمكن للمرفق العام تحقيق أهدافه بكفاءة و فعالية، فإن العمل الإلكتروني يكفل السرعة والحيدة، وتعتبر نظم دعم القرار من أدوات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في تسهيل اتخاذ القرارات التي تتطلب جهداً كبيراً و تحليلاً متعمقاً وبذلك تصبح نظم دعم القرار مسئولة عن أداء مهمة خلق المعلومات المتمثلة في القرارات، وكذلك توصيل القرارات المتخذة إلى مستخدميها. ونظم دعم القرار من نظم تكنولوجيا المعلومات التي تتسم بالمرونة، والتفاعل مع المستخدمين بكفاءة عالية، حيث

أنها مصممة لدعم متخذي القرار في بيئة غير مؤكدة وغير مهيكلة وتعتبر برمجيات القوائم الإلكترونية من الأمثلة الأكثر شيوعا واستخداما لنظم دعم القرار.[2]

وهذه القرارت يتخذها الرؤساء أو الإدارات الوسطى، وغالباً ما تهدف هذه القرارات إلى تقرير الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف، وترجمة الخطط ، أو بناء الهيكل التنظيمي ، أو تحديد مسار، بين العملاء و بيان حدود السلطة ، أو تقسيم العمل ، و تفويض

[1]نفيس مدانات ، مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية ، اسبابه ، ومبرراته ، وحددوه ، بحث منشور في مجلة كلية صدام للحقوق ، العدد10 المجلد 6 ، تشرين الثاني 2002، ص44.

[2]لمياء لمصبني، الطعن في القرارالإداري الإلكتروني وأثره على القواعد المسطرية التي تحكم المرفق العام القضائي، مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية – العدد الخاص: المنازعات القضائية، 2021، ص275.

الصلاحيات ، و قنوات الاتصال ، كما أن مثل هذه القرارت يتعلق بكيفية استغلال الموارد اللازمة للاستمرار في العمل سواء كانت مصادر مالية أو بشرية بما يحقق أعلى معدل من الأداء.

وتعترض القرار الإداري الالكتروني جملة من العقبات التقنية تتعلق أساسا بوسائل العلم بالقرار الإداري الالكتروني وبالتالي نفاذه في مواجهة الأفراد والمخاطبين به بصورة عامة ، نظرا للتعقيدات التقنية والفنية المرتبطة وسائل الاتصال الحديثة .[1]

الفرع الثاني: ضوابط القرار الإداري الإلكتروني

يتوجب أن يتضمن القرار الإداري الإلكتروني مقومات القرار الإداري ذاتها وذلك بصدوره عن إرادة منفردة وتوافر شروط صحته من سبب ومحل وشكل وإجراءات وإذا علمنا بأن أركان القرار الإداري خمسة هي الشكل والاختصاص والمحل والسبب والغاية فانه يجب على الإدارة أن تتحقق عند إصدار القرار الإداري الإلكتروني من توافر ركن الاختصاص وذلك بأن يصدر من الجهة التي تملك حق إصدار القرار ولو كان الصادر عنه القرار تطبيق أو برنامج المعد لغرض معين ويمارس اختصاصاته بموجبه فيجب أن يصدر وفق الصلاحيات الممنوحة له، كما يجب أن يكون محل القرار الإداري الإلكتروني جائز ومشروع وممكن، وفي الغالب يكون المحل محدد بشكل دائم وفق ما هو مبرمج به التطبيق، عوضاً عن اشتراط الالتزام بالإجراءات والشكل صدور القرار أي أنه إذا تطلب القانون إجراءات في مرحلة التحضير والإعداد يجب اتخاذها قبل إصدار القرار فيجب إتباعها، وأخيراً فمن الضروري أن تكون غاية القرار الإداري الإلكتروني هي المصلحة العامة.

بالإضافة إلى أن تطور وسائل إصدار القرار الإداري يترتب عليه تباعاً تطور وسائل العلم به والمتمثلة في النشر والإعلان والعلم اليقيني وبالتالي فقد ظهر النشر

[1] لمياء لمصبني، المرجع السابق، ص276.

الإلكتروني والإعلان الإلكتروني ونظرية العلم اليقيني في مجال القرارات الإدارية الإلكترونية كنتيجة للاستفادة من تقنيات التكنولوجيا، وقد استخدم الوسائل الإلكترونية لتحقيق هذه الأغراض ومن أهمها البريد الإداري الإلكتروني حيث وظف في الإعلان عن الإدارة الملزمة للإدارة.[1]

[1]سليمان أسامة سليمان أبو سلامة، الإدارة الإلكترونية وأثرها على المرفق العام في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة فلسطين، 2017. ص151.

خلاصة الفصل :

وفي الأخير يمكننا القول أن القرار الإداري الإلكتروني هو أداة حديثة ومبتكرة تستخدم في تسيير المرافق العامة. يهدف هذا النوع من القرارات إلى تحسين كفاءة العمل الإداري وتسهيل عمليات اتخاذ القرار، من خلال الاستفادة من التكنولوجيا والإنترنت. يتم إصدار هذه القرارات عبر الوسائل الإلكترونية وتخزينها وتداولها عبر الشبكات الحاسوبية، مما يتيح التعامل معها بسهولة وسرعة. وتشمل القرارات الإدارية الإلكترونية مجموعة متنوعة من المواضيع مثل تعيين الموظفين، والميزانيات، والمشاريع الحكومية، والسياسات العامة. تتميز هذه الأداة بعدة مزايا، منها زيادة الشفافية والمصداقية في اتخاذ القرارات وتقليل البيروقراطية، وتحسين التواصل والتعاون بين الموظفين والمسؤولين، وتقديم الخدمات بشكل أسرع وأكثر كفاءة. ومن المهم أن يتم توفير البنية الأساسية والأمنية اللازمة لنجاح هذه الأداة وضمان حماية البيانات الحساسة والخصوصية. بالتالي، يمكن القول إن القرار الإداري الإلكتروني يعد تطورًا هامًا في إدارة المرافق العامة ويساهم في تحقيق الكفاءة والتحسين المستمر في العمل الحكومي.

الخاتمة

خاتمة:

في ختامنا لهذا الموضوع المهم، يمكننا أن نستنتج أن القرار الإداري الإلكتروني يمثل نهجًا حديثًا ومبتكرًا في إدارة المرافق العمومية يعد هذا النهج مفتاحًا لتحقيق التحسينات والتطورات في العمليات الإدارية والتواصل واتخاذ القرارات. من خلال تطبيق التكنولوجيا الحديثة، يمكن تحسين الكفاءة والفاعلية، وتوفير الموارد، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

على الرغم من وجود تحديات قد تواجه تطبيق القرار الإداري الإلكتروني، إلا أن الفوائد المحتملة تفوق هذه التحديات. من خلال البحث والتطوير المستمر، واستثمار الموارد في بناء البنية التحتية وتدريب الموظفين، يمكن تحقيق النجاح في تبني هذا النهج الحديث للإدارة.

يتطلب تحقيق الفوائد الكاملة للقرار الإداري الإلكتروني التعاون والتفاعل بين الجهات المعنية، بما في ذلك المؤسسات الحكومية والهيئات التنظيمية والموظفين والمواطنين. يجب أن يكون التركيز دائمًا على تطوير أفضل الممارسات والتكنولوجيا وتعزيز الثقافة الرقمية في المؤسسات.

في النهاية، يعد القرار الإداري الإلكتروني تحولًا مهمًا في إدارة المرافق العمومية، حيث يساهم في تحسين الأداء وتقديم خدمات أفضل للمواطنين. إن استكشاف هذا الموضوع وتبني الأساليب الحديثة للإدارة يعد خطوة أساسية في تعزيز التطور المستدام وتحقيق أهداف التنمية.

نتائج الدراسة:

وفي نهاية هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي تتمثل في:

- يعزز القرار الإداري الإلكتروني السرعة والكفاءة في إصدار القرارات الإدارية وتنفيذها. من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة والمنصات الإلكترونية، يصبح من الممكن تبسيط وتسريع عملية اتخاذ القرارات، مما يقلل من التأخيرات والأخطاء البشرية.
- يوفر القرار الإداري الإلكتروني وسيلة سهلة ومرنة للوصول إلى المعلومات الإدارية واتخاذ القرارات. يمكن للموظفين والمديرين الوصول إلى البيانات والمستندات ذات الصلة بسهولة وفي أي وقت، مما يعزز شفافية العملية الإدارية ويسهم في تحقيق مستوى أعلى من الشفافية والمساءلة.
- يمكن أن يؤدي القرار الإداري الإلكتروني إلى تقليل التكاليف المرتبطة بإدارة المرافق العامة. بدلاً من الاعتماد على الوثائق الورقية والعمليات اليدوية، يمكن للمؤسسات استخدام أنظمة الإدارة الإلكترونية لتخزين وإدارة المعلومات، مما يقلل من التكاليف المتعلقة بالطباعة والتخزين والصيانة.
- استخدام القرار الإداري الإلكتروني، يمكن تقليل حاجة المؤسسات إلى المساحة الجسدية لتخزين الوثائق الورقية. يمكن أن يتم تخزين المستندات الإدارية بشكل آمن على الشبكة أو في قواعد البيانات الإلكترونية، مما يسمح بتوفير المساحة واستخدامها بشكل أكثر فاعلية لأغراض أخرى.
- يمكن للقرار الإداري الإلكتروني تعزيز التعاون والتواصل بين الموظفين والإدارة. يتيح استخدام البريد الإلكتروني ومنصات العمل التعاوني الإلكتروني تبادل المعلومات والأفكار بسرعة وفعالية، وتسهم في تحسين عمليات التنسيق واتخاذ القرارات الجماعية.

الاقتراحات:

بناءً على دراستنا الموسومة ب" القرار الإداري الإلكتروني كأسلوب حديث لإدارة المرافق العمومية"، يمكن تقديم التوصيات التالية:

-تطوير البنية التحتية الرقمية: ينبغي تعزيز وتحسين البنية التحتية الرقمية للمؤسسات والمرافق العمومية، مثل تحديث الشبكات وتعزيز أمان المعلومات وتطوير أنظمة المعلومات المتكاملة. يساعد ذلك على تحقيق الكفاءة والتفاعلية في اتخاذ القرارات الإدارية الإلكترونية.

-التدريب والتوعية: يجب توفير التدريب والتوعية المناسبة للموظفين في المرافق العمومية لفهم واستخدام القرار الإداري الإلكتروني بفعالية. ينبغي توفير دورات تدريبية لتعزيز المهارات التقنية والفهم المطلوب لاستخدام التكنولوجيا الرقمية في القرارات الإدارية.

-تطوير التشريعات والسياسات: يجب أن تتبنى الحكومات والمؤسسات التشريعات والسياسات التي تعزز استخدام القرار الإداري الإلكتروني في المرافق العمومية. ينبغي وضع إطار قانوني وتنظيمي يوفر التوجيه والمعايير لتنفيذ القرار الإداري الإلكتروني وحماية البيانات والخصوصية.

-تعزيز الشفافية والمشاركة: يجب تعزيز الشفافية وتشجيع المشاركة المجتمعية في عمليات اتخاذ القرارات الإدارية الإلكترونية. يمكن تحقيق ذلك عن طريق إتاحة المعلومات والبيانات ذات الصلة للجمهور وتشجيع المشاركة الفعالة من المواطنين والأطراف المعنية في العملية القرارية.

-حماية البيانات: يجب وضع إجراءات وسياسات صارمة لضمان أمان المعلومات المرتبطة بالقرار الإداري الإلكتروني في المرافق العمومية. يشمل ذلك تطبيق تقنيات التشفير والحماية السيبرانية للحد من مخاطر الاختراق وسرقة البيانات.

-تقييم الأثر والمتابعة: ينبغي إجراء تقييم دوري للأثر الناتج عن استخدام القرار الإداري الإلكتروني في المرافق العمومية، وذلك من خلال تتبع النتائج والمؤشرات المحددة. يساعد هذا التقييم على تحديد نقاط القوة والضعف واتخاذ التحسينات المستمرة.

-التعاون والتبادل المعرفي: ينبغي تشجيع التعاون بين المؤسسات والمرافق العمومية لتبادل المعرفة والخبرات في مجال القرار الإداري الإلكتروني. يمكن تحقيق ذلك من خلال تنظيم ورش العمل والمؤتمرات وإنشاء شبكات للتواصل والتعاون.

-الاستدامة والتطوير المستدام: ينبغي أن يكون القرار الإداري الإلكتروني جزءًا من استراتيجية عامة للتنمية المستدامة في المرافق العمومية. يجب أن يتم تنظيم العمليات والموارد بشكل فعال لتحقيق الاستدامة المالية والبيئية والاجتماعية في المرافق العمومية.

تلك هي بعض التوصيات المهمة لدراسة القرار الإداري الإلكتروني كأسلوب حديث للإدارة المرافق العمومية. يجب أن يتم تنفيذ هذه التوصيات بشكل شامل ومتكامل لتحقيق التحسينات المستدامة في الكفاءة والشفافية والمساءلة في المرافق العمومية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولا: النصوص القانونية:

1 -القانون 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 14.

2 قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية.

3 مرسوم تنفيذي رقم 16-190، المؤرخ في 30 جويلية 2016، المحدد لكيفيات الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية، الجريدية الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد41.

ثانيا: الكتب :

1 برهان رزيق، القرار الإداري وتميزه من قرار الإدارة، وزارة الاعلام سوريا، ط1، 2016.

2 عمار طارق عبد العزيز، أركان القرار الإداري الإلكتروني ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي دائرة العلاقات والبعثات الثقافية، مصر، د، س.

3 محمد سليمان نايف شبير، تعديل القرار الإداري في القانون الفلسطيني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، د، س.

ثالثا: مجلات

1 أحمد الدين جمال الدين موسى، أصول القرار الإداري، مجلة الجديد، العدد 1، 2002.

2 أشرف محمد خليل حمامدة، القرار الإداري الإلكتروني، الفكر الشرطي – المجلد رقم (25) – العدد 99، 2016.

3 بولقواس سناء، عن وجوبية التحول للقرارات الإدارية الإلكترونية، التعمير والبناء، المجلد 04 /العدد03 / العدد التسلسلي15/أفريل 2021.

4 ربيع نصيرة، محاضرات في الإدارة الإلكترونية، جامعة آكلي محند البويرة، 2020.

5 زينب عباس محسن، الإدارة الإلكترونية وأثرها في القرار الإداري، مجلة كلية الحقوق جامعة النهرين، المجلد 16، العدد 1، لسنة 2014.

6 عبد اللطيف بن عامر ، عصرنة المرافق العمومية في الجزائر ، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية" ، العدد1 ، 2021.

7 العربي وردية، القرار الإداري الالكتروني كأسلوب حديث لإدارة المرافق العمومية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد01، 2022.

8 عزوز سعيدة ، نسيمة مقبل ، عصرنة المرافق العمومية في الجزائر الإدارة الإلكترونية في البلدية نموذجا ، العدد 8، 2018.

9 –كيسرى مسعود، انعكاسات تطبيق نظام الحكومة الالكترونية على المرافق العمومية، مجلة دراسات، العدد1، 2013.

10 –لمياء لمصبني، الطعن في القرارالإداري الإلكتروني وأثره على القواعد المسطرية التي تحكم المرفق العام القضائي، مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية – العدد الخاص: المنازعات القضائية، 2021.

11 –ماجد ملفي زايد الديحاني، الضوابط القانونية للقرارات الإدارية الإلكترونية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد41، 2023.

12 – محمد البداوي، القرار الإداري الإلكتروني، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد23، 2018.

13 – محمد منصور كليفيخ محمد حنيف، الإشكاليات القانونية التي تواجه الإدارة الإلكترونية (دراسة مقارنة)، مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد64، ، 2021.

14 – محمد بوسلطان، أركان القرار الإداري الإلكتروني، مجلة القانون، المجتمع والسلطة العدد4 ، 2015،

15 – .نفيس مدانات ، مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية ، اسبابه ، ومبرراته ، وحددوه ، بحث منشور في مجلة كلية صدام للحقوق ، العدد10 المجلد 6 ، تشرين الثاني 2002.

16 –نوفان العقيل العجارمة، نفاذ القرار الإداري الإلكتروني، دراسات علوم الشريعة والقانون، العدد1، 2013.

1. رابعا: المؤتمرات والمحاضرات:

المؤتمرات:

1. مــرية العقون، النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع– تحديات– أفاق، المؤتمر العلمي الدولي، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018.

المحاضرات:

1. شاكري سمية، محاضرات في قانون المرافق العامة، جامعة سطيف، 2020.

خامسا: الرسائل الجامعية:

أطروحة دكتوراه:

1. ضريفي نادية "المرفق العام بين ضمان المصلحة العامة وهدف المردودية حالة عقود امتياز "، أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر1، 2012، 2011.

رسائل ماجستير:

1 جميل خليل صالح المجمعي، دور القضاء في القرار الإداري الالكتروني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، مصر.

2. زهير قدورة، نفاذ القرارات الإدارية بحق الأفراد، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، مصر، 2013.
3. سليمان أسامة سليمان أبو سلامة، الإدارة الإلكترونية وأثرها على المرفق العام في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة فلسطين، 2017.
4. قيس سعيد، مدى نفاذ القرار الإداري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، السعودية، دنس.
5. ماهر مشعل منيف الفيصل، القرار الإداري الإلكتروني كأسلوب حديث من أساليب النشاط الإداري، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، مصر، 2020.

-الويبوغرافيا:

1. أمل المرشدي، القرارات الإدارية، على الرابط: https: //www.mohamah.net/law ، تم الاطلاع: 2023/05/28، على الساعة: 33: 02.

فهرس المحتويات:

إهداء

شكر

قائمة المختصرات

مقدمة.....2

تساؤلات الدراسة.....3

أسباب اختيار الموضوع.....3

أهمية الموضوع.....5

أهداف اختيار الموضوع.....6

الدراسات السابقة.....7

المنهج المتبع في الدراسة.....9

هيكل الدراسة..... 10

الفصل الأول.....11

المبحث الأول: مفهوم القرار الإداري الإلكتروني وأركانه.....13

المطلب الأول: تعريف وخصائص القرار الإداري الإلكتروني.....14

المطلب الثاني: الأركان الشكلية والموضوعية للقرار الإداري الإلكتروني..... 17

المبحث الثاني: مفهوم المرافق العمومية وعناصرها..... 22

المطلب الأول: مفهوم ومبادئ المرافق العمومية..... 23

المطلب الثاني: أنواع وعناصر المرافق العمومية..... 28

خلاصة الفصل.....32

الفصل الثاني.....33

المبحث الأول: إصدار القرار الإداري الالكتروني..... 35

المطلب الأول: إثبات إصدار القرار الإداري الالكتروني..... 35

المطلب الثاني: وسائل تنفيذ القرار الإداري الالكتروني..... 37

المبحث الثاني: تنفيذ الإدارة الالكترونية للقرار الإداري الإلكتروني..... 40

المطلب الأول: دور الإدارة الإلكترونية في تنفيذ القرار الإداري الالكتروني..... 41

المطلب الثاني: أثر القرار الإداري الالكتروني على أداء المرافق العامة وضوابطه..... 43

خلاصة الفصل.....46

خاتمة..... 47

نتائج الدراسة..... 49

التوصيات.....50

قائمة المراجع..... 53

فهرس المحتويات 59

ملخص الدراسة..... 62

ملخص الدراسة:

جاءت الدراسة بعنوان "القرار الإداري الإلكتروني كأسلوب حديث لإدارة المرافق العمومية" إلى استكشاف وتحليل دور القرار الإداري الإلكتروني في تحسين إدارة المرافق العمومية، يعتبر القرار الإداري الإلكتروني أداة حديثة تسهم في تطوير وتحسين عمليات إدارة المرافق العمومية من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة وتطبيقات الإنترنت.

كما تم توضيح الأهمية المتزايدة للتكنولوجيا الرقمية وتأثيرها على سرعة وفاعلية عمليات الإدارة. يستعرض أيضًا التحول الحديث في الإدارة المرافق العمومية نحو القرار الإداري الإلكتروني كأداة مبتكرة لتحسين الأداء وتعزيز التفاعل والتواصل بين الإدارة والمواطنين وأيضًا الفوائد المحتملة للقرار الإداري الإلكتروني، بما في ذلك زيادة الشفافية والوصول إلى المعلومات، وتسهيل تدفق العمل وتقليل التكاليف، وتحسين التفاعل والتواصل بين الجهات المعنية.

وفي الأخير تم التوصل إلى أن بأن القرار الإداري الإلكتروني يمثل تطورًا هامًا في إدارة المرافق العمومية، ويوفر فرصًا كبيرة لتحسين الأداء وتعزيز التفاعل والتواصل بين الجهات المعنية. ومع ذلك، ينبغي معالجة التحديات والمخاطر المرتبطة به.

Abstract:

The study titled "Electronic Administrative Decision as a Modern Approach to Public Facility Management" aimed to explore and analyze the role of electronic administrative decision-making in improving public facility management. Electronic administrative decision-making is considered a modern tool that contributes to the development and enhancement of public facility management processes through the use of advanced technology and internet applications.

The increasing importance of digital technology and its impact on the speed and effectiveness of management processes was also highlighted. The study also reviewed the recent shift in public facility management towards electronic administrative decision-making as an innovative tool to improve performance and enhance interaction and communication between management and citizens. It also highlighted the

potential benefits of electronic administrative decision-making, including increased transparency and access to information, facilitation of workflow and cost reduction, and improvement of interaction and communication among stakeholders.

In conclusion, it was found that electronic administrative decision-making represents a significant advancement in public facility management, providing significant opportunities to improve performance and enhance interaction and communication among stakeholders. However, the challenges and risks associated with it should be addressed.

En général, le mémoire a cherché à fournir une vue d'ensemble de la situation juridique des fonctionnaires dans le secteur public en Algérie, visant à renforcer la transparence et la justice dans le secteur public et à fournir un environnement de travail favorable pour les fonctionnaires.